التعـــليم والتخطيط للتنميـــــة فى مصر

« مدخـــل اســـلامى »

الدكتـور / ثروت عبد البـاقى أحمـد حبيب
كلية التربية ـ جامعة الزقازيق

مقدمـــــــــــــــــة :

خلق اللـه الـكون ، وخلق الانسان ، وزوده بالقدرة العقليـة ، ليعمر هذا الـكون ، وسخره لـه ليحصل على أسباب معيشته فالانسان فى صراع مع القوى الطبيعية ليستخرج منها طعامه وشرابه ولباسه ، وكلما سد حاجة من حاجاته تكونت فى نفسه رغبة أخرى « لقد خلقنا الانسان فى كبـد » البلد / ٤ ، فهو يريد طعاما أحسن ، وشرابا ألـذ ولباسا انعم ، وهو كذلك يريد فى مواصلاته وسائل أكثر رفاهية ، فبعد سـد الحاجات الضرورية تبدأ الرغبات الكمالية والترفيهية فى الصدور ويصف اللـه الانسان « وانه لحب الخير لشديد » العاديات /٨ .

ويشهد عالمنا المعاصر تغيرا سريعا فى شتى المجالات العلميـة والتـكنولوجية ، كما يشهد أيضا تطورا اجتماعيا متزايدا ونظرا للنمو المطـرد فى احتياجات الأفـراد والجماعات فان الدول على الرغم من اختلاف نظم الحكم فيهـا ، وتبـاين عاداتها وتقاليدها ومدى ما وصلت اليه من تقدم تجد نفســـها مضطرة الى البحث عن وسائل عملية تعينها على موازنة مواردها ومقارنتها بشتى مطالبهـا وأمانيها ، وذلك بقصد الوصول الى خير السبل التى تضمن مواردها الماديـة والبشرية ، والتى تساعدها فى الوقت نفسه على التنبؤ بأثر حاضرها فى مستقبلها (١) .

وقد اهتمت دول العالم الثالث بادخال التكنولوجيا الحديثـة على طرائق الانتاج وتسعى كل يوم الى مزيد من التطور وبعـد أن أثبتت الأيام أن البنيان الاقتصادى لأى دولـة لا يعتبر متينا قويا

بتوافر الأعداد السكانية وحدها مهما اتصفت بالكفاية الانتاجية أو الصحة والتماسك الاجتماعى والسياسى اذ ينبغى أن يقوم مع هـذا كله فنـا انتاجيا متطورا يساعد الأعداد السكانية على الانتقال من مرحلة حضارية معينة الى مرحلة أخرى وهكذا (٢) .

ومن هنـا فان وظيفـة الدولـة لا تقتصر على حفظ الأمن فى الداخل والدفاع عن الوطن فى الخارج ، وانما تتعدى ذلك الى الأعمال التى تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فهى مسئولة عن تحقيق التنمية وضمان معيشة أفراد المجتمع ضمانا كاملا ، عن طريق تهيئة وسائل العمل للفرد ليعيش على أساس عمله وليساهم فى النشـــاط الاقتصادى المثمر ، وفى هذا المعنى يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنـه : « ان اللـه استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ، ونستر عورتهم ، ونوفر لهم حرفتهم » .

فالتنميـة اذن ليست مجرد ثروة ماديـة تتكاثر وانما هى حركة مجتمع بالعلم المفيد والمهارة البناءة والاتجاهات السـليمة والقيم الرفيعة والقدرة العقلية الخلاقة من اجل رفع مستوى معيشـة افراده وتحسين وجودة حياته وزيادة رصيده وفاعلية حضارته وهى بهـذا تشمل تطور الفرد والمجتمع فى كل مقومات الحياة ، وفى كل جانب من جوانب الوجود ، فهى تسعى الى أن تجعل الفرد قادرا على أن يغير انماط حياته ويعدل فى اساليب انتاجه وسلوكه ، كى يتقـدم الى الامام ويلحق بغيره ممن سبقوه فى شتى ميادين التقدم .

والمقولة الأساسية التى ينبغى أن تنطلق منها قضية التنميـة هى أن التنمية عملية موحدة ، تتفاعل مكوناتها فى حركة جدليـة تأثيرا وتأثرا وتتشابك فيها الغايات والوسائل تشابكا معقدا ومتحركا . والتوصيفات السائدة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى تفريدها توصيفات مبتورة ومشوهة وتجتزىء حركة الواقع اجتزاء يستمد تبريره من التخصص التكنوقراطى الذى يتجاهل ضرورة التـكامل المنهجى فى فهم وصياغة المجتمع والانسان . ومن منطلق التوحـد والتـكامل وجدلية العلاقة فى مكونات التنمية وقطاعاتها ندرك الفصل

التعسفى بين ما هو اجتماعى وما هو اقتصـــــادى . ان الفعاليات الاقتصادية لها آثار اجتماعيـــة ، كما أن لها أبعـــادا اجتماعيـــة ، ومستلزمات اجتماعيـــة ، وللفعاليات الاجتماعية آثارا اقتصادية كمـــا أن لها أبعادا اقتصـــادية ومستلزمات اقتصادية ، فضـــلا عما لـــكلا النوعين من الفعاليات من آثار وأبعاد ومستلزمات أساسية .

والقطاعات الاجتماعية ليست مجرد استهلاك ، بل ان موقعهـــا فى عوامل الانتاج لا يمكن تجاهله فالمعرفة والمهارة والدرايـــة المتربتة على تعليم معين تمثل رصيدا من المدخلات الهامة فى عمليات الانتاج، وكذلك سلامة البدن والعافية . ومن ثم فانه اذا كان التعليم أو الصحة هدفا فى حد ذاتـــه ، فانه فى نفس الوقت وبالضرورة وسيلة متشابكة مع غيرها من الوسائل ، وبنفس المنطق فالتعليم وسيلة للصحـــة ، والصحة اداة فى التعليم وهكذا دواليك فى شبكة العلاقات بين مختلف القطاعات والفعاليات اجتماعية واقتصادية (٣) .

والحق ان تقسيم التنمية الى اقتصادية واجتماعية عملية صعبة للغاية ، وان كان هناك شبه اجماع على أهميته فى تحديد أهداف التنميـــة والتخطيط لهـــا ومتابعتهـــا ودراســـتها من الناحيـــة النظرية (٤) .

ومن هنـــا أصبحت العلاقة بين التنميـــة الاقتصادية والتنميـــة الاجتماعية من المسائل التى لابـــد من الوصول الى نوع من التـــوازن بينها وبين التخطيط الحديث . وليس المقصود بالتوازن هو ان نرصد فى الميزانيـــة والاستثمارات أموالا متساوية لـــكل من الجانبين ، انمـــا المسالة مسالة استراتيجية على أساس خطـــة ذات أهداف ومزامى واضحة فالتنمية الاقتصادية المتزنة هى حركة متصلة بين عوامـــل الانتاج الماديـــة وعوامله البشرية بحيث توفر هذه الحركة أحســـن المقومات اللازمة لزيادة الدخل القومى وارتفاع مستوى المعيشـــة ، واننا لا نقلل على الاطلاق من قيمة الاستثمار فى السلع الماديـــة ولا من قيمة العمل على تكوين رؤوس الأموال كضرورات للتنمية ، بل اننا

نريد أن نؤكد ان بعض الخدمات وخاصة الخدمات التعليمية مكملة للانتاج السلعى . بل ان الزيادة التى تنجم عن التنمية الاقتصادية تحتاج الى مواطن كفء لاستغلالها استغلالا حكيما يفيده ويفيد مجتمعه ، ولا يتأتى هذا الا عن طريق تعليم من أجل الكفاءة الانتاجية أو الاستهلاك الرشيد ، وفى الدول التى أخذت بمنهج التخطيط يراعى فى عملية التخطيط درجة من التوازن بين المشروعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية ذلك ان منهج التخطيط هو أسلوب للعمل يرتكز على تحديد أهداف المجتمع واتجاه تحركه ونموه فى فترة زمنية محددة والتنسيق بين هذه الأهداف والربط بين هذا كله وبين الموارد المخصصة المطلوبة لهذا كله .

ولقد أصبح التخطيط فى المجتمعات الحديثة ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالتخطيط هو العملية المقصودة التى تهدف الى احداث تطورات أو تغييرات بقصد الوصول الى تحقيق اهداف تنمية معينة لابد أن تعتمد على التخطيط لكى تحقق أهدافها ، ومن هنا نرى أن مفاهيم التخطيط والتنمية متداخلة اذا ما وصل بها الأمر الى مرحلة الأهداف ، فكلاهما فى الواقع يهدف الى الوصول بالوطن والمواطن الى بر الأمان فى ظل حياة كريمة تسودها الرفاهية الاجتماعية (٥) .

اهمية الدراسة :

يتطلب الانتقال من مرحلة التخلف الى مرحلة التقدم فى العادة اجراء تغييرات عديدة الجوانب فى التنظيم الاجتماعى القائم كما يتطلب وضع أنماط معدلات جديدة للانتاج والاستهلاك ، وهذا يستدعى : -

- تغييرات بعض التنظيمات الاجتماعية والعادات والتقاليد السلبية السائدة .
- مراقبة التصرفات الاقتصادية لأفراد المجتمع ، وقد يقتضى الأمر توجيهها .

- تشجيع الادخار وتعبئة المدخرات من أجل تمويل عملية التنمية .
- نشر الوعى الاقتصادى للعمل على الحد من الاسراف فى الاستهلاك المحلى (٦) .

ولقد كانت محاولة التوصل الى اطار نظرى ونظامى كاف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المخططة محل اهتمام المشتغلين فى فروع المعرفة المختلفة . ويقبل الكثيرون الآن القول بأن أسرع الطرق لتحقيق التنمية ينحصر فى تنظيم الموارد الكلية للدولة وزيادة الطاقة الانتاجية وكذلك توفير المال اللازم للاستثمار (٧) .

واذا كانت التنمية تعنى انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل ، وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمع ، فاننا مع هذا التعريف يمكن أن نضيف ان عملية التنمية تنطوى على شرطين : -

الأول : هو ازاحة كل المعوقات التى تحول دون انبثاق الامكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين « الفرد أو المجتمع » .

والثانى : هو توفير الترتيبات المؤسسية التى تساعد على نمو هذه الامكانيات الانسانية المنبثقة الى أقصى حدودها (٨) . وتأسيسا على هذا تأتى اهمية البحث فى بيانه لأهم معوقات التنمية مع بيانه لأنماط التخطيط المستخدمة فى البلاد المتقدمة ومحاولة نقدها بهدف التوصل الى تصور لما يمكن أن يكون عليه التخطيط فى الدول الاسلامية ومنها مصر بطبيعة الحال .... وذلك لاستغلال طاقات الانتاج فى المجتمع الاستغلال الأمثل لتحقيق رسالة الانسان على الأرض وهى تعمير الكون وعبادة الله ليكون بحق خليفة الله فى أرضه ، يقول تعالى : « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » هود / ٦١ . فلم يخلق الله الانسان فى هذه الدنيا عبثا وانما خلقه لرسالة يؤديها ، وهى أن يكون خليفة الله فى ارضه ، يدرس ويعمل وينتج ، ويعمر ، فالاسلام يربى المسلمين على أن يكون

نشاطهم الاقتصادى منفذا لأوامر اللـه ووسيلة من وسائل رضائه ، ومراقبته عند الانتاج وابتغاء لمرضاته عند الانفاق ، كل ذلك يجعل المجتمع يندفع فى الانتاج المثمر ويجعل التوزيع للثروة فى المجتمع توزيعا عادلا خصوصا اذا راعينا أن روح الاسـلام وتوجيهاته تدعو الى كفالة ضرورات الحياة لـكل فرد فى المجتمع الاسلامى (٩) .

مشـــكلة الدراســـــة :

تتمثل مشـكلة الدراسـة فى السؤال الرئيسى التالى : ـ

١ ـ كيف يمكن التخطيط للتنميـة فى مصر ؟

ويتفرع من هذا السؤال السؤالين الفرعيين التاليين ق ـ

أ ـ ما معوقات التنميـة فى مصر ؟

ب ـ كيف يمكن التغلب على هذه المعوقات ؟

اهـداف الدراســـة :

اذا كان التخطيط وسيلة ومنهج لاحداث التنمية ، فانه يمكن اعتبار التنمية فى حد ذاتها أحد الغايات الهامة للتخطيط وانطلاقا من هذا الالتصاق المتوحد بين ما هو تخطيطى وما هو تنموى يمكن أن تتضح أهمية التخطيط تلك الأهمية التى تستمد كيانها من اهمية التنميـة ذاتها ، واذا كانت التنمية قد أصبحت من أهم المصطلحات والعمليات والأنشطة التى تلقى اهتماما وانتشارا بين ربوع كل الدول متقدمة ومتخلفة غنية وفقيرة ، فان التخطيط قد ظهر ملازما لهـا كظلها ، بمعنى أنـه لا يمكن تصور تنمية بلا تخطيط .

والتخطيط فى الاسلام يسعى للجمع بين مطالب النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية من خلال اتباع سياسة عمليـــة تتفق مع روح الاسـلام . وفى هذا يقول العلامة ابن القيم : « اذا فـكر الانسـان

فى الشرائع التى وضعها الله تعالى لعباده لوجد انها تهدف كلها الى تحقيق التوازن بين المنافع ، اذا حدث تعارض تعطى الأولوية للأهم فالمهم » . وتسعى هذه الشرائع أيضا الى منع حدوث الضرر .. تلك أهم المبادىء التى تتضمنها شرائع الله تعالى والتى تنطق بحكمته ورحمته ، لذلك فانه يجب على القائمين بالتخطيط فى الدولة الاسلامية أن يضعوا فى الاعتبار هذا الأساس عندما يحددون الأهداف المختلفة للتخطيط (١٠) .

من هنا يتضح هدف الدراسة الحالية فى محاولة وضع تصور لمخطط يقود الانتاج من حالة التخلف الى حالة متقدمة عن طريق الاستفادة من جميع الطاقات البشرية والمادية والموارد الطبيعية بما يحقق أهداف التخطيط الاسلامى وذلك من خلال تحريك فعال لطاقات المجتمع المتمثلة فى (١١) : -

أ - الطاقات البشرية وهى عبارة عن المعرفة والخبرة وحجم السكان ونوعيته ..

ب - الطاقات المادية والموارد الطبيعية ، وهذا النوع من الطاقات كثيرة ، بعض مستكشف وبعضه فى حاجة الى الاستكشاف ، الأمر الذى يتطلب ضرورة تكثيف الجهود لاستكشاف هذه الطاقات الكامنة واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يحقق التنمية .

ج - الطاقات الدينية والقيم الثقافية التى تحكم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، وهى فى مجموعها طاقة المجتمع المعنوية فى مسيرته نحو أهداف التنمية ، ومدى قدرة المجتمع على تحمل أعباء مسيرة التنمية ، ونحن فى مصر نملك من الطاقات الدينية ما يدفع بالتنمية الى الامام ويكون حافزا ودافعا لانجاز رائع ، ولكن ذلك يتوقف على مدى الالتزام بما ورد فى الشريعة ، ونصت عليه تعاليم الاسلام .

د - الطاقات التوجيهية للمجتمع وتتمثل فى القيادات السياسية

والاجتماعية القادرة على توجيه التنمية وتحريك الطاقات المجتمعية وصولا الى غد افضل (١٢) .

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة الحالية على تقديم تصور لما يمكن أن يكون عليه التخطيط للتنمية فى مصر كاحدى الدول الاسلامية وذلك من خلال التعرف على معوقات التنمية بهدف التغلب على هذه المعوقات من خلال الرؤية الاسلامية للتخطيط لاستغلال طاقات الانتاج فى المجتمع الاستغلال الأمثل ، مع بيان مدى اسهام التخطيط السليم للتعليم فى التغلب على هذه المعوقات ودفع عجلة الانتاج .

خطة الدراسة :

تقع الدراسة الحالية فى ثلاثة أجزاء رئيسية تنتهى بقائمة المراجع المستخدمة ، يتناول الجزء الأول مقدمة عن الموضوع واهمية الدراسة ومشكلتها واهدافها وحدودها وخطة الدراسة ، ويتناول الجزء الثانى معوقات التنمية فى الدول الاسلامية بينما يتناول الجزء الثالث تصور مقترح لما يمكن أن يكون عليه التخطيط لاستغلال موارد المجتمع الاستغلال الأمثل وسوف يتعرض الباحث للاعتبارات المحددة لاختيار نمط معين للتخطيط مع بيان لنماذج التخطيط المستخدم فى الدول المختلفة ، ونقد هذه المناهج ، ثم وضع تصور مقترح لامكانية استغلال الطاقات الانتاجية فى المجتمع بما يتفق مع مبادىء الاسلام وامكانية اسهام التخطيط السليم للتعليم فى الاستغلال الأمثل لهذه الموارد .

معوقات التنمية فى الدول النامية

وقبل التعرض لمعوقات التنمية تجدر الاشارة الى ان مصر تنتمى الى ما يسمى بالدول النامية ، ومن ثم فهى تتفق مع كثير من هذه الدول فى كثير من العقبات التى تعوق التنمية بها . والدول النامية

تتميز بعدة خصائص وهى تمثل التحديات أو المعوقات التى تقابلها عند القيـام بعملية التنمية الاقتصادية ولابد لأى دولـة من الدول الراغبة فى سلوك طريق التنمية الاقتصادية أن تحدد ما هى معوقات التنمية الاقتصادية لديها حتى يمكنها الأخذ بأفضل الأساليب لعلاج هذه المعوقات للنهوض بعملية التنمية . ولا يختلف ذلك فى اقتصـاد معاصر أو اقتصاد اسـلامى ، فالدول النامية - على تعددها وتباينها - لا تتفق فى كافة ما يعترض سبيلها الى النمو من عقبات ، تتفاوت هذه العقبات فى الأهميـة النسبية من بلد الى آخر ومن وقت الى آخر فى البـلد الواحد .

وعلى الرغم من تشابك مشكلات التنمية فى الدول النامية بصورة قد يصعب معها أحيانا أن نتبين بداية الطريق الذى يجب أن تسـلكه التنمية الا أنه يمكن تقسيم هذه المعوقات الى ثلاثة أنواع تـكاد تكون منفصلة ، ولـكن الانفصال بينها ليس كاملا اذ أن هناك دائما خيط يجمعها فى النهاية فى نسيج يمثل جوهر مشكلة التنمية الاقتصادية للمجتمعات الناميـة (١٢) . وهذه الأنواع الثلاثة هى : -

النوع الأول : معوقات طبيعيـة .
النوع الثانى : معوقات اقتصادية .
النوع الثالث : معوقات اجتماعية وثقافية وسياسية .

أولا : المعوقات الطبيعيـــة :

اذا نظرنا الى خريطة العالم أمكننا أن نتبين أن الدول الناميـة اقتصاديا تقع فى الأجزاء المتاخمة لخط الاستواء أو حول ذلك الخط سواء كانت فى أفريقيـــا أو أمريكا اللاتينيـة ، بينما تقع الدول الصناعية فى الأقاليم الشمالية الغربية وأمريكا الشمالية فيما عـدا استثناءات طفيفة للغايـة ، وهى على سبيل المثـال لا الحصر الدول البترولية التى توجد فى مناطق تقترب من خط الاستواء حيث يرتفع فيها متوسط دخل الفرد عن الدول الغنيـة . ويؤكد بعض الجغرافيين

تاثير العوامل البيئية على التنمية وبالذات طبيعة التربة وأثرها على الانتاج الزراعى وكذلك تأثير الأمطار والرطوبة على توالد الآفات الزراعية وكذلك المناخ السائد وتأثير ذلك على الانسان (١٣) . والحق ان المناخ الحار جدا أو البارد جدا يقلل من النشاط الاقتصادى بالاضافة الى أن طبيعة الأراضى الاستوائية المغطاة بالغابات الكثيفة لا تتميز عادة بالخصوبة كما يظن البعض لأن التربة الصالحة للزراعة فيها لا تمثل سوى طبقة رقيقة سرعان ما تجرفها الأمطار الغزيرة الى البحر عندما تجتث أشجارها ويتم تحويلها الى زراعة الحبوب فلا تبقى بعد ذلك الا أرض رملية ذات خصوبة ضعيفة (١٤) . وهذا ما حذر منه الرئيس الراحل أحمد سيكتورى بزراعة شجرة مكان ما يقتطع ولم تكن هناك آذان واعية فجاءت موجة الجفاف العنيفة التى تعانى منها معظم دول افريقيا وأصابت الأرض بالتصحر نتيجة لاجتثاث مساحات شاسعة من الغابات الأفريقية دون زراعة غيرها مما تسبب فى تغيير مناخ تلك المناطق فقلت الأمطار وزالت الطبقات الرقيقة الصالحة للزراعة (١٥) .

يضاف الى عوامل المناخ وطبيعة الأرض عوامل أخرى مثل ان تكون طبيعة الأرض جبلية موحشة أو صحراء جرداء أو نادرة المجارى المائية ... الخ .

ويذكر هنا أيضا أن توافر الموارد الطبيعية يعتبر نقطة انطلاق هامة لعملية التنمية ، وانعدامها له تأثير بالغ يعوق ويؤثر على هذا الانطلاق ، ولكن هذا كله لا يدعونا الى اعتبار الظروف الطبيعية من العقبات التى تستحيل معها التنمية ، فقد يتمتع البلد بدرجة عالية من النشاط التجارى أو الخبرة الفنية بالرغم من افتقاره لظروف طبيعية ، وعلى أية حال فاذا كانت العوامل الطبيعية لها وزن كبير نسبيا فى الماضى فى المساهمة فى التقدم الحضارى والاقتصادى الا انه لم يعد لها ذات المكانة التى كانت لها فى عالم اليوم بعد هذا التقدم التكنولوجى العظيم الذى غير مصير بعض الدول وأذاب المسافات وعالج معظم العقبات الجغرافية

والطبيعة . ويكفينا للدلالة على ذلك أن روسيا تمكنت من استغلال الغاز الطبيعى بمنطقة سيبيريا حيث درجة البرودة القاسية ، وتمكنت انجلترا من استغلال البترول فى بحر الشمال وأصبح انتاجها اقتصاديا بعد أن كانت تعتمد على بترول الدول العربية وغيرها ، بل أصبح بترولها منافسا فى الأسواق العالمية لهذا البترول وغيره . وهذا يجعلنا لا نسلم بأن البلاد التى تقع فى المناطق الحارة أو تلك التى تفتقد الموارد الطبيعية قد حكم عليها بألا تنمو وتتقدم فهذه نظرة استعمارية ولا يجوز أن نساندها .

ثانيا : المعوقات الاقتصادية :

وتأخذ هذه المعوقات الشكل الاقتصادى البحت ويمكن أن نجملها فى معوقات الانتاج ، ندرة الموارد ، أزمة الغذاء ، زيادة حجم القوى العاملة عن الحجم الأمثل .

١ - معوقات الانتاج وتتمثل فى :

(أ) جمود الجهاز الانتاجى :

ونعنى به أن الجهاز الانتاجى فى البلاد النامية ليس بالمرونة التى تمكنه من استقبال رؤوس أموال جديدة أو تكنولوجيا جديدة فى الانتاج كى يتسع وينمو ويصبح محركا طيبا للنشاط الاقتصادى بما يحدثه من زيادة فى الانتاج وامتصاص للعمالة الجديدة . وقد يرجع هذا الجمود لطبيعة خاصة فى هذه البلاد مثل نوعية النشاط الزراعى السائد فيها ، فعلى الرغم من أن معظم الدول النامية تصنف عادة فى قائمة الدول الزراعية الا أن واقع الانتاج الزراعى فيها آخذ فى التدهور لتقلص معدلات النمو فى هذا القطاع (١٦) ، ولاعتماد هذا النشاط على محاصيل تقليدية ، وكذلك النشاط الاستخراجى حيث تستخرج معظم هذه الدول مواد أولية غير مصنعة بالدرجة العالية ، وتركيز الموارد المالية والبشرية فى هذه القطاعات يؤدى الى عدم التوازن فى معدلات التنمية بين الأنشطة الانتاجية ،

الأمر الذى يؤدى الى تجاهل أو اهمال النشاط الصناعى مع ما لهـذا المجال من اهميـة كبرى فى نهوض وتقدم المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سـواء .

وربما يرجع هذا الجمود لأوضاع مفروضة على هذه الدول من العـالم الخارجى نظرا لأن معظم الدول الناميـة كانت فى حكم المستعمرات وقد حرصت الدول الاستعمارية على أن تـكون هذه الدول مصدرا للمادة الأولية وسوقا لتصريف الانتاج الصناعى لهـا .

فلابد اذن لأى دولـة فى سبيل أن تسلك درب التنمية الاقتصادية الطويل والشـاق أن تدرك أن الجهاز الانتاجى بها بمقوماته المحدودة قد لا يستطيع استيعاب وامتصاص رؤوس الأموال والعمالة طالما أن البنيـة الاقتصادية الأساسية بها لم تتغير . فماذا تصنع أموال جديدة وآلات حديثة مع ادارة غير واعية وعمالة غير مدربة وسوق ضيقة ؟ ولا شىء غير ضياع تلك الاستثمارات الجديدة (١٧) . فلابـد من تغير هذه البنية بايجاد نوع من التكامل فى مختلف القطاعات بطريقة متوازية حتى يمكن لبرامج التنميـة أن تحقق أهدافها .

(ب) انخفاض الانتاجيـة وتأخر الفن الانتـاجى :

تتميـز انتاجيـة الأنشـطة الاقتصادية فى المجتمعات الناميـة بالانخفاض نظرا لأن هـذه الدول مازالت تستخدم أساليب قد تـكون متوارثة عن الأجداد « قطاع الزراعة مثلا » دون أن تحاول ادخـال الفن الانتاجى الحديث والتكنولوجيا المستخمة فى الدول المتقدمـة والذى لا يتصور منـه أن تطبق هذه الوسـائل الحديثة فى الانتاج دون ارتفاع الانتاجية والعكس صحيح . فالفارق بين العالم النامى والعالم المتقدم يكمن فى التقدم التكنولوجى ، وهنا يجب أن نقر أن التنمية اذا قدر لها أن تسـير نحو تحقيق أهدافها يجب أن ترتـكز على التقدم التكنولوجى واستخدامه فى عملياتها وتطبيقاتها . ولعل ذلك يوضـح أهميـة انسياب التكنولوجيا من العـالم المتقدم الى العـالم النامى

وضرورتها لرفع الانتاج ومستوى الانتاجيـة ، على أن التكنولوجيا المستوردة من الخارج قد تـكو نمعوقا للتنمية اذا لم تتكيف لظـروف المجتمع النامى ذاتـه . بالاضافة الى أن الدول المتقدمة تأخذ موقفـا غير حماسى بالنسبة لتصدير الفن الانتاجى الحديث الى الدول النامية ـ وان اتسمت بذلك ـ فعلى مستويات محدودة لا تفى بالغرض تماما والهدف من ذلك واضح حيث لابد وأن تظل الدول الناميـة السوق الطبيعية لتصريف منتجات الدول الصناعية المتقدمـة .

٢ ـ نـدرة المـــوارد :

الندرة لغـويا هى القـلة وندرة الشىء هى قلـة وجـوده ، وأما الندرة اقتصاديا فهى عدم كفاية الموارد المتاحة لاشباع حاجات المجتمع فيضطر الى بذل المزيـد من التضحية للحصول عليها أى أنها ندرة نسـبية بين المطلوب والموجود وليست ندرة مطلقة ويشعر بها الفرد كما تشعر بها الجماعة وهى تعنى نسبة كمية الموارد المتاحة الى الـكمية اللازمة لاشباع الرغبات بها ، وتتمثل الموارد فى :

أ ـ الموارد البشرية : وهناك عوامل متعددة تحدد حجم الموارد البشرية ونوعيتها وأهمهـا العوامل السـكانية ، المواليـد والوفيات ، وفئات العمر ، والنوع ، والهجرة الداخليـة والخارجيـة ... الخ .

ب ـ الموارد الماديـة : ويقصد بذلك الموارد الطبيعية التى تمتلكها الدولـة أو التى يمكن اسـتيرادها .

جـ ـ الموارد التنظيميـة : ويقصد بها توزيع السـلطة وكفاءة الادارة فى المجتمع وكذلك درجة الحرية الفردية المتاحـة داخل هذا المجتمع .

د ـ الموارد التـكنولوجية : وهى كل الأسـاليب التى يمكـن استخدامها لاحداث تغيير فى قيم المادة أو السلوك من حالة حاضرة الى حالة مستقبلة (١٨) .

وتمثل ندرة الموارد أهم مشاكل التنمية الاقتصادية ، الأمر الذى يشكل ضغطا رهيبا على الدول النامية - خاصة والتى تعانى من مشكلة التضخم السكانى - فى محاولة توفير سبل الحياة اللائقة لأفرادها .

٣ - أزمة الغذاء :

وتعتبر مشكلة المواد الغذائية ومدى توافرها وطريقة توزيعها من أكبر المشاكل التى تواجه العالم اليوم وهى لا تهم البلاد الفقيرة فحسب وانما تأخذ جانبا هاما من بحوث ودراسات المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها باعتبار أن أبعاد الأزمة وآثارها لا تقتصر على منطقة دون أخرى .

« ولقد دلت الأرقام الرسمية التى نشرتها هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المختصة بالطعام وهى منظمة الأغذية والزراعة F. A. O. على أنه فى الدول النامية من عالم اليوم يموت كل ٢٤ ساعة أكثر من مائة ألف نسمة جوعا كما تفتك أمراض سوء التغذية بحياة عدد يتراوح بين مائة ألف وثمانين ألفا قبل أن ينتهى اليوم وسيقضى بليون آخر من الرجال والنساء حياتهم فى بؤس يتهددهم الضعف الجسمانى والتأخر العقلى الناتج عن الجوع والمرض (١٩) .

والمعروف أن الغذاء له أهمية كشىء أساسى لا يمكن الاستغناء عنه ، فاذا وضعنا فى الاعتبار الزيادة السكانية التى تسير بمعدل متزايد فى البلاد النامية لوجدنا أنه لن تكون هناك بلدان تصدر الغذاء الكافى للدول المستوردة ، ولو فرضنا وجود الدول المصدرة فان ذلك سيكلف الكثير ، فالاكتفاء الذاتى من الغذاء يصبح شرطا أساسيا لنجاح عملية التنمية بل وللبقاء (٢٠) .

ويزيد من حجم المشكلة عالميا أن البشرية واجهت تراجعا فى حجم الغذاء لم يكن مألوفا فى القرون الماضية اذ كان الغذاء العالمى والى عهد قريب يتميز بالوفرة ومنذ بداية الستينيات (١٩٦٠)

انقلب الوضع من وفرة الى ندرة حادة فى مواد الغذاء الأساسية ، ففى عام (١٩٧٢) واجه العالم انخفاضا فى انتاج الحبوب ومازال يوالى الانخفاض حتى الآن ، بالاضافة الى موجة الجفاف التى مازالت تعانى منها الدول الأفريقية منذ سنوات . ويلاحظ من ناحية أخرى زيادة الطلب على الغذاء العالمى ليس للتزايد السكانى فقط ، بل كذلك لزيادة الدخول وارتفاع القدرة الشرائية وممارسة بعض المجتمعات مستويات استهلاكية متزايدة (٢١) .

٤ - زيادة حجم القوى العاملة :

ان الزيادة المتصلة فى الأعداد السكانية سوف ينجم عنها - ولا شك - زيادة حجم القوى العاملة التى تدخل سوق العمل سنويا فى الدول النامية (٢١) . والزيادة فى حجم القوى العاملة يترتب عليها زيادة هائلة فى رأس المال المستثمر كل عام فى الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمات لخلق فرص العمل الاقتصادى اللازم لهؤلاء السكان الداخلين الى سوق القوى العاملة والذين يطلبون عملا وما لم تستثمر هذه الأموال فى هذه القطاعات وغيرها فان النتيجة الحتمية بعد ذلك هى البطالة السافرة والمقنعة وما سينجم عنها من مشكلات اقتصادية واجتماعية .

ثالثا : المعوقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والادارية :

١ - المعوقات الاجتماعية :

من المعروف أن النشاط الاقتصادى لا يدور فى فراغ وانما يدور فى محيط من النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعاليم الدينية بمعنى أن النشاط الاقتصادى ما هو الا نتيجة لتفاعل عدد من العوامل مثل عناصر الانتاج والقدرات البشرية والمستوى التكنولوجى . ومن ثم فان هذا النشاط يعكس مجموعة من القيم المعنوية والعادات السلوكية والمثل والتقاليد والمعتقدات والاتجاهات والحوافز والاطار الثقافى للمجتمع وما تمليه تعاليم العقيدة الدينية السائدة فى المجتمع .

ولا شك أن البيئة الاجتماعية تمارس تأثيرا كبيرا على العوامل الاقتصادية التى تتفاعل فتحدد فى النهاية مستوى النمو الاقتصادى للمجتمع ، فمن المعروف أن القيم الاجتماعية تلعب دورا هاما فى تكوين البناء الاقتصادى وكذلك الاجتماعى والثقافى والسياسى للمجتمعات فهى كما يقولون الاطار المرجعى للسلوك الفردى وهى القوى الدافعة للسلوك الجمعى وتحتاج عملية التنمية الى انماط سلوكية جديدة . وبالتالى تحتاج الى قيم جديدة تدفع الى أهداف التنمية وتقودها الى الطريق الصحيح ، ولذا فانه اذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى فى التنفيذ ومن القيم والمعايير التى تعوق التنمية ما يلى على سبيل المثال :

- الانعزالية والتواكل على الغير .
- عدم الايمان بالعمل اليدوى واحترامه .
- عدم تقديس العمل كقيمة .
- عدم الايمان بالجديد والتخويف من المستحدثات .
- عدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها فى المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقات نصف المجتمع تقريبا ، ومن المعروف أن هذه المكانة الدولية للمرأة لها انعكاساتها السلبية على مشروعات برامج التنمية .
- عدم تقدير الوقت (٢٣) .

ومن العادات التى تعوق التنمية نمط الاستهلاك اذ اثبتت الدراسات أن السلوك الاستهلاكى للأفراد فى الدول النامية هو من اهم العوامل التى تعوق النمو الاقتصادى . فمن المعروف أن الأفراد فى الدول النامية لاسيما ذوى الدخول المرتفعة يميلون الى الانفاق البذخى والاسراف والتبذير مما يؤثر تأثيرا سيئا على معدل التكوين الرأسمالى ، كما تتميز هذه الدول أيضا بظاهرة اجتماعية خطيرة هى ظاهرة الوقت الضائع ، فالعمال غير المتعلمين

فى الدول النامية يفكرون دائما فى سرعة انهاء عملهم اليومى - حتى ولو كان على حساب جودة الانتـاج - حتى يتمتعوا بأطول وقت ممكن من الفراغ ، والمشكلة الحقيقية تـكمن فى كيفية قضاء وقت الفراغ ، حيث يقضى العامل وقت فراغه بصورة تضره وتضر المجتمع وتعـوق التنميـة ، بالاضافة الى ذلك فان جزءا كبير من الوقت يضيع نتيجـة المبالغـة فى الأجازات والأعياد الرسمية والمواسـم .

بالاضافة الى ذلك فان المشكلة السكانية فى دول العالم النامي تمثل تحديا كبيرا للتنمية فى هذه الدول ، ويقوم تأثير السكان على التنمية على أساس العلاقة بين حجم السكان والموارد القائمة ومعدل نمو السكان والزيادة فى انتاج السلع والخدمات وكذلك نسبة العاملين غير المنتجين وقيمة المدخرات ونمط الاسـتثمار والعمالة والتعطل ومشكلة الغـذاء والتغذية ، والسكان ليس هم فقط هدف التنمية ، انما هم وسيلتها أيضا ، فالسكان هم العنصر الانتاجى الأول والأكثر أهمية ولـكن أيضا العنصر المستهلك الذى يتزايد بمعدلات أكبر من معدلات نمو النواتج القوميـة . حتى أصبحت هذه الظاهرة معروفة باسـم « الانفجار السكانى » وترجع أسباب هذه الظاهرة الى عدة عوامل منهـا :

١ - هبوط معـدل الوفيـات .

٢ - ارتفـاع معـدل الخصـوبة .

٣ - انخفاض متوسـط سـن زواج الفتيات .

٤ - التخلف الاقتصـادى فى حد ذاتـه .

فلأسباب تعليميـة ، طبية تكنولوجية انخفضت معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال فى جميع أنحاء العالم ، واستفادت الدول النامية من التقدم الطبى لاسيما فى مجال الطب الوقائى لدرجة لا بأس بها . فبينما كان السكان يتزايدون بمعدلات طفيفة فى أوربا فى فترة ما قبل الثورة الصناعية ، فانهم ينفجرون الآن فى البلاد الناميـة (٢٤) .

ولنا أن نتصور العبء الملقى على الدول النامية فى مثل هذه

الحالة لتوفير السلع والخدمات لمجتمع يتزايد باستمرار يعيش كل ثلاثة منه على جهد شخص واحد منتج ٠

٢ - المعوقات السياسية :

يقصد بالبيئة السياسية كل ما يتعلق بنظام الحكم وشكل الطبقة الحاكمة والأوضاع الحزبية والطبقية ودرجة الوعى والنضوج السياسى وكل ما يتصل بهذه الموضوعات من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ٠

ويعتبر الاستقرار السياسى عنصرا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فالمجتمع المستقر يساعد على زيادة المدخرات والاستثمار بل انه يدفع بعجلة التكنولوجيا الحديثة الى الأمام مما يزيد من انتاج السلع وتوفير الخدمات ٠ والدول النامية عادة دول حديثة العهد بالاستقلال ومعظمها يحاول بناء كيانه السياسى وغالبا ما يصاحب هذا البناء تقلبات سياسية وعدم استقرار مما يؤثر بصورة مباشرة على التنمية (٢٥) ٠

ولا شك أن افتقار الدولة الى الاستقرار السياسى والاجتماعى يؤدى الى ارتباك أى برنامج انمائى قوامه الثبات والتوازن ولنفس السبب تعتبر الصراعات المذهبية والطائفية والعنصرية من أهم عقبات التقدم الاقتصادى ٠ ومن المنطقى أن يرتبط الانحراف السياسى بمظاهر التسيب والاسراف والضياع الاقتصادى ٠ ومن مظاهره انتشار الرشوة والمضاربات والكسب غير المشروع والتهرب من الضرائب واتخاذ ثغرات القانون مجالا للتلاعب بقوت الشعب أو المرافق العامة (٢٦)٠

كما أن تخلف درجة الوعى السياسى لدى أفراد الشعب يؤدى الى عدم معرفتهم لحقيقة حقوقهم والمطالبة بها ، ومن ثم رضاهم الاستغلال والكبت الداخلى والظلم ٠ ومن هنا يجب أن يسبق التحرر السياسى تحررا اجتماعيا والعكس صحيح ، الا أن هناك حقيقة بارزة فى هذا النطاق وهى أن التطور الاجتماعى يحمل معه

بذور ديمقراطية الحكم والاعتراف بحقوق الفرد ومسئولية الدولة فى مجال الاصلاح ٠

٣ ـ المعوقات الثقافيـــــة :

تعتبر المعوقات الثقافية من أهم التحديات التى تواجهها الدول الناميـة بما فيها من تناقضات ثقافيـة ، وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك ، وبالتالى على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها (٢٧) ٠ فاتجاهات السكان نحو العمل والحياة بما تتميـز به من عدم احترام النظام وانتشار الخرافات واحتقـار العمل اليدوى والخضوع للاستغلال وعدم الرغبة فى التعاون وغير ذلك كلها أمور تؤثر فى التنمية الى جانب بعض الاتجاهات السـلوكية والفـكرية كالاتجاه الى الانفاق دون أن يكون هناك مدخر ، والتنمية الاقتصادية لابد أن تعتمد على جميع أفراد الشعب ٠ على أن الادخار لا يعد فضيلة فى حد ذاتـه الا اذا أدى الى استثمار وفى هذه الحالة يكون أساسا للتمويل الداخلى للتنمية الاقتصادية ٠ بالاضافة الى ذلك فان المخططين أنفسهم قد يتجاهلون دور المشاركة الشـعبية فى المشروعات سواء فى مرحلة التخطيط أو التنفيذ ، وبذا يكون ذلك معوقا أساسيا من معوقات التنميـة ، فدور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على انجازات الخطـة ومدى تحقيقها لأهدافها ٠ فالتغير المنشود لا ينجح الا اذا تم عن رغبة واقتناع وارادة من الذين يحدثونه ويتأثرون بـه ، واذا كان بغيـر اقتناع منهم سيلقى المقاومـة ٠ بالاضافة الى أن المشاركة الشعبية فى وضع الخطـة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطيـة للحريـة بجناحيها السياسى والاجتماعى ، وهذا هو جوهر العملية التنموية ٠

٤ ـ المعوقات الاداريـة :

وهذه المعوقات تبدو واضحة فى جمود الجهاز الحكومى وتضارب التشريعات وانتشار الروتين وبطء المعاملات فضلا عن الثغرات الكثيرة فى النظم الاداريـة التى تعطى الفرصة للتلاعب أو البطء فى اتخاذ

الاجراءات العلاجية ، بالاضافة الى انتشار اللامبالاة السلبية وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته ، وكذلك أيضا وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب مع صعوبة التنسيق بين الوحدات الادارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى . ويمكن القول بأن النظام الادارى بل والجهاز الادارى ذاته فى كثير من هذه الدول لا يقوى على تحقيق التنمية المتكاملة أو مواجهة مشاكلها ، حتى أنه فى الكثير من الحالات يفقد قدرته على تنفيذ الخدمات المطلوبة للمواطنين حتى التى تعتبر حقا لهم بموجب القانون .

٥ ـ التعليـــــم :

تتميز الدول النامية بارتفاع نسبة الأمية بعكس الحال فى الدول المتقدمة اقتصاديا حيث لا تتعدى هذه النسبة عادة ٥ ٪ من مجموع السكان . وتعتبر المدرسة فى عديد من البلدان المتخلفة مرآة تنعكس عليها تلك المظاهر الكمية والنوعية لفقر المجتمع وتخلفه ، وربما تتحول هذه المؤسسة التعليمية لتصبح أحد العوامل المؤدية للفقر والتخلف . فعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذى أيدته هذه الدول فى مجال التعليم وانعكاس ذلك على ضخامة الاستثمارات التى خصصت للانفاق عليه والتى وصلت فى الآونة الأخيرة الى نسبة تصل من ٢٠ ٪ الى ٣٠ ٪ من ميزانية الدولة ، الا أن نسبة الانفاق على التعليم الثانوى والجامعى لا يعكس بالضرورة حاجة المجتمع النامى الى هذه الفئات من الخريجين كما لا تعكس دخولهم درجة اسهامهم فى الانتاجية الكلية للبلد المتخلف (٢٨) .

ووراء هذا الاختلال ظاهرة واضحة لا تحتاج الى جهد فى التفسير ذلك أن نظام التعليم فى البلدان النامية يعانى من الاختلال ولا يتمشى مع احتياجات هذه البلدان من المهارات الفنية والمعارف الأساسية التى يفتقر اليها غالبية السكان ، وتحكم عادات وقيم وتقاليد غير رشيدة ترتفع بمقتضاها النظرة الى التعليم العالى على حساب الاحتياجات التعليمية الحقيقية لتلك المجتمعات .

ان نظام التعليم فى هذه الدول يحمل فى طياته ذلك الخليط من التخبط والسطحية وعدم القدرة على الارتباط بالمشـــاركة العملية والحقيقيـة للمجتمعات الفقيرة . وهو نظام يفتقد فى أحسن حالاتـه الى التخطيط السـليم والادارة الجيدة والتنظيم الـكفيل بربط برامج التعليـم فى المدرسـة والجامعـة بمقتضيات المرحلة التى تمر بهـا هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا وثقافيـا .

ويقع على عاتـق هذه الدول ان كانت ترغب فى التنمية وتحديث نفسها ، عبء تغيير نظامها التعليمى ، ويكون التغيير بربط التعـليم بالحياة وبظروف المجتمع حتى يمكن أن تحدث التنميـة لأن للتعليم والتنميـة آثار متبادلة اى مزدوجة الاتجاه ، فالهيكل الاجتمـاعى والاقتصادى للبلد ينعكس على نظام التعليم فيه كما تؤثـر البرامج الطموحة للتعليم فى تعديل هذا الهيكل .

ويعتبر التعليم والتدريب والثقافة من العوامل والمقومات الهامة التى يكون لها أثرها فى التقدم والتنميـة الاقتصادية والاجتماعية ، لما تتركه هذه الجوانب من آثار هامة مثل خلق الوعى والحافز على العمل لدى السكان ، وسرعة استيعاب المعرفة الفنيـة الحديثة وتحقيق نوع من المرونـة المهنية والاجتماعية .

التخطيط للتغلب على معوقات التنميـة

التخطيط للتنميـة « انما هو تطبيق مباشر لمفهوم التفـكير العلمى من أجل حل مشـكلات المجتمع البشرى ، ولقد أصبح من المألوف فى عالمنا المعاصر ان نسمع تعبيرات كالتخطيط الاقتصـادى والاجتماعى ، والتربـوى أو العلمى ، والتخطيط الثقافى وكلهـا تعبيرات تدل على اعتراف المجتمع الحديث بأن ميادين أساسية للنشاط البشرى ، كالاقتصاد والشئون الاجتماعية والتربيـة والعلم والثقافة ، أصبحت توجه بطريقة علميـة منظمة وبعد أن كانت تترك على نحو تلقائى ، أو تخضع لتنظيمات مؤقتـة تغيب عنها الصورة الشـــاملة

للميدان بأكمله وتسري خلال وقت محدد فحسب (٢٩) ، وهذا يؤكد على أهمية وضرورة التخطيط فى كل مجال من مجالات الحياة وبالنسبة للتخطيط للتنمية هناك عدة اعتبارات يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند اختيار نمط معين من انماط التخطيط ومن هذه الاعتبارات : -

ا - مرحلة النمو الاقتصادى : فاذا كان الاقتصاد مازال بدائيا يعتمد على الانتاج الزراعى بصفة أساسية أكثر من اعتماده على الانتاج الصناعى ، عندئذ قد لا تثمر الخطط المرتفعة المستوى فنيا عن مقدرة ملموسة على التطبيق ، أى قد لا يمكن ترجمتها على مثل هذا الواقع ، لذلك وفى مثل هذه الحالات قد يكون من الأنسب التركيز فى التخطيط على رفع نصيب الأفراد من خدمات رأس المال الاجتماعى تمهيدا لاحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة لانطلاق الاقتصاد القومى بما يسمح فيما بعد باستخدام خطط أخرى أو أنماط أخرى أكثر تفصيلا . وفى مثل هذه الحالة قد تبدو بعض الأهداف معقولة مثل التخطيط من أجل حل المشكلة السكانية أو من أجل التوسع فى الصادرات ... وهكذا . ومثل هذه الأهداف يمكن مواجهتها بخطط تقوم الدولة بتمويلها من ميزانيتها العامة أى خطط متواضعة الحجم والنمط . وفى مرحلة لاحقة يرتفع المستوى الاقتصادى وتنمو العلاقات الكمية بنمو القطاعات الحديثة ويبدأ المخططون فى الاستعانة بأنماط أكثر طموحا للخطط بكل ما تحتويه من علاقات كمية وتفاصيل .

ب - الموارد المتاحة : تستمد الخطة الاقتصادية طابعها مما يتميز به الاقتصاد القومى من وفرة نسبية أو ندرة نسبية لعناصر الانتاج المعروفة « أرصدة - رأس مال - عمل » فمثلا اذا كان عنصر رأس المال هو الذى يمثل عنق الزجاجة فى مسار التنمية فسوف يوجه المخططون اهتمامهم نحو تعظيم الاستفادة من رأس المال بوجه المتاح وزيادة مصادر الحصول عليه ، ومن ثم تصطبغ الخطة بطابع مميز يغلب عليه الاستخدام الكفء لتحليل النفقة / المنفعة الاجتماعية

Social Cast-Benefit Analysis واذا ما ظهر ان عجز الصرف الأجنبى هو العقبة فى سبيل تحقيق الأهداف المرجوة للتنمية فسوف نجد بالطبع أن الخطة تشمل حوافز للصادرات وقيود على الواردات مع الاعتماد على زيادة تدفقات المعونات الأجنبية ما أمكن . وقد يكون نقص العمالة الماهرة أو المدربة أو الخبرات والكفاءات الادارية والتنظيمية أو عدم كفاية الطرق والمواصلات ووسائل النقل مما يؤثر على اتساع السوق الداخلى ويضعف من الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومى ككل . من هنا يتضح أن نوعية وحجم هذه الاختناقات سوف يؤثر بالضرورة على النمط المختار للخطة .

ج - أولوية الأهداف المنشودة : ويختلف أسلوب التخطيط باختلاف الأهداف المراد بلوغها على المدى الطويل وفى هذا الشأن تنحصر الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تبغى البلدان المتخلفة تحقيقها فى واحد أو أكثر مما يلى : -

- الزيادة السريعة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .
- رفع مستوى التشغيل والعمالة .
- تحقيق الاستقرار النسبى فى مستويات الأسعار .
- تقليل التفاوت فى مستويات الدخل والقضاء على الفقر المطلق .
- توازن ميزان المدفوعات .
- تنويع مصادر الحصول على الدخل القومى

وعلى حين ترغب الدولة المتخلفة فى تحقيق هذه الأهداف جميعا ، الا أن محاولة احتواء الخطة على وسائل تحقيقها معا وفى آن واحد لن تخلو من التخبط والتصارع على الموارد المحدودة . وهنا تبرز المشكلة الاقتصادية بالمفهوم التقليدى الكلاسيكى أى كيفية استخدام الموارد المحدودة لاشباع الرغبات اللانهائية للأفراد أى مشكلة الندرة . وهنا يكون اللجوء الى الاختيار وفى سبيل ذلك لابد من وضع سلم تفضيلى للأهداف حسب الظروف التى تمر بها البلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، فيكون البدء بأكثر الأهداف أهمية

ولينصب عليها اهتمام الخطة والمخططين على المدى القصير والمتوسط ثم يتلوها خططا أخرى لتحقيق الأهداف التى تأتى فى مرحلة متأخرة فى ترتيب الأولويات (٣٠) .

هذه هى أهم الاعتبارات التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند اختيار نمط من أنماط التخطيط للتنمية وبعد عرض هذه الاعتبارات فانه من الممكن ان نشير بايجاز الى نماذج التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ثلاث مجموعات من الدول : -

أولا - فى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا :

لقد ظهر التخطيط لأول مرة فى الاتحاد السوفيتى حيث كانت البداية فى مطلع العشرينات من هذا القرن عندما تم تأسيس المجلس الأعلى للاقتصاد الوطنى ومن ثم « هيئة تخطيط الدولة » بلجانها القطاعية والاقليمية ، حيث وضعت أول خطة فى ذلك الوقت لكهربة البلاد وكان أمدها خمسة عشر عاما باعتبار قطاع الكهرباء كان يشكل الحلقة المركزية للتقدم ، لانه يوفر الطاقة اللازمة للنهوض بالصناعة والزراعة والنقل والمواصلات ، وفى بقية المجالات الأخرى للحياة ، وفى عام ١٩٢٨ تم اعداد أول خطة خمسية لتطوير الاقتصاد الوطنى ، ثم أخذت تتعاقب الخطط الخمسية ، وأحيانا لفترات أقل أو أكثر حسب الظروف المستجدة وعلى هذا الطريق سارت بلدان المنظومة الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية . وفى مرحلة متأخرة ظهر عمل تخطيطى مشترك فيما بين هذه المجموعة من البلدان الاشتراكية فى اطار خطط طويلة الأجل (٣١) .

ورغم التنوع الموجود فى الممارسة التخطيطية الذى فرضته خصوصيات هذه البلدان والتباين فى مستوى تطورها الاقتصادى والاجتماعى الذى انطلقت منه ، فان هذا النوع من التخطيط الشامل يستند على أسس عامة مشتركة . انه يؤكد ان وسائل الانتاج والتوزيع وعموم الثروة فى البلاد لابد أن تستخدم من أجل المنفعة العامة ولتحقيق غايات المجتمع بأسره ، وفى ظل الاشتراكية فان تحديد كمية

ونوعية الانتاج الـكلى لا يتقرر على ضوء اعتبارات الربح . ومن ثم فان توزيع الدخل يستند الى أساس موحد هو العمل المنجز من حيث كميتـه ونوعيتـه وأهميتـه الاجتماعية ، وهذا يعنى سيطرة الملـكية الاجتماعية « القطاع العام » والملـكية الجماعية « القطاع التعاونى » على وسائل الانتاج والتوزيع الرئيسية فى كافة القطاعات وأن تـكون السلطة السياسية صاحبة القرار وصاحبة المصلحة فى يد الفئات الشعبية فعـلا . وأن تستخدم هذه السلطة التخطيط الشامل كاداة لتنميـة وتنظيم وتسيير الاقتصاد الوطنى بجوانبه المادية والماليـة وقوة العمل البشرية ، كوحدة واحدة متكاملة عضويا ، وذلك بالاعتماد على مبـدأ المركزية الديمقراطية ، وهو المبـدأ الذى يشتمل فى ذاتـه على ادارة الاقتصاد المخططة المركزية ، حيث تتولى هيئـة التخطيط المركزية التنسـيق بين مختلف فروع الانتاج وتنمية هذه الفروع بطريقـة متوازية . على ضوء قانـون التطور المنهاجى المتوازن لمختلف فعاليات الاقتصاد الوطنى ارتباطا مع بقية حركة المجتمع (٣٢) .

ثانيـا ـ فى البلـدان ذات الاقتصـاد المرسـل :

ان عدم وجود خطة اقتصادية مركزية هو من أبرز ملامح النظام الرأسمالى فالاقتصاد فى الدول الرأسمالية يعتمد أساسا على الأنشطة الفردية والمستقلة حيث ان الأساس الفـكرى والفلسفى هنا هو قدرة آليات السوق على تخصيص المـوارد تخصيصا أمثل . فالنظـام الرأسمالى يعتمد على دعائم اساسية هى الملـكية الفردية أو الرأسمالية لوسائل الانتاج فأسعار السوق التى تتوقف عليها الحسابات والقرارات والوحدات الانتاجية تتحدد بمعزل عن اشراف الحكومـة وحتى حينما تعقدت أمور الاقتصاديات الرأسمالية وتزايد دور الدولـة فى الحياة الاقتصاذية فان هذا التدخل كان مجرد تدخل حدى فى شئون الاقتصاد ولم يتمخض الا عن قبول نوع محدود من التخطيط وهو ما يطلق عليه تخطيط ادارة (٣٣) Munagement Planning . ونتيجة للأزمات الدوريـة التى تعرض لها هذا الاقتصاد ودمرت الـكثير من

قواه المنتجة ، فقد برزت الدعوة الى ما يسمى بالرأسمالية المنظمة أو الموجهة أو المخططة وقد بينت هذه الأفكار ان الاستخدام الواعى الواعى للسياسة المالية والنقدية يمكن أن يؤثر على مسار تطور الكليات الاقتصادية - مثل الاستثمار الكلى والدخل الكلى والأسعار والتشغيل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الاجمالية وتنفيذا لهذه الأفكار ظهرت محاولات الحسابات القومية واعداد الموازنات القومية وكل ذلك من أجل تجنب الكساد وتحقق الانتعاش فى الحياة الاقتصادية فى ظل الرأسمالية .

ويمكن القول بأن التخطيط الرأسمالى يتسم بالآتى (٣٤) : -

- انه تخطيط جزئى وسواء على مستوى المشروع أو على مستوى الفرع ويصطدم باللاتخطيط فى المجتمع .

- انه تخطيط وظيفى : أى انه يهدف الى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية الرأسمالية السائدة والاستفادة من هذه العلاقات لتصحيح الخلل الذى يعرقل نمو الرأسمالية .

- انه تخطيط تأثيرى بشكل أساسى يقوم على اقناع أصحاب الفعالية الاقتصادية لتوجيه نشاطهم فى اتجاهات معينة عن طريق توفير المؤشرات المتوقعة أو عن طريق اجراءات معينة لتحريضهم للتوجه نحو اتجاه معين ، وهو تخطيط توجيهى فى المواقع التى يكون للدولة فيها امكانية فعلية لادارة النشاط ، كما هو الحال فى المؤسسات الحكومية .

ثالثا - فى البلدان الأكثر حاجة للتنمية :

ان أشكال ومحتوى المحاولات التخطيطية الانمائية فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان الأكثر حاجة للتنمية ومنها الدول الاسلامية تتحدد بالتأثيرات المتشابكة بين نشاط الدولة الهادف للعمليات العفوية الجارية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية

وتختلف نتائج تنفيذ تدابير الدولة عما هو مقرر فى برامجها الانمائية بنسب متباينة تتأثر ودور كل من القطاع الخاص والأجنبى وقطاع الدولة التى تتباين فى هذه البلدان . والملاحظ هو أن نشاط الدولة يتجه فى الكثير من هذه البلدان الى تكوين واقامة العلاقات الانتاجية الرأسمالية التى تتعمق تبعيتها للنظام الرأسمالى الدولى وفى مثل هذه البلدان لا تمارس عمليا مهام التخطيط الشامل ، ولا يبنى له أساس حقيقى ويكتفى بمظاهره الشكلية ولكن فى عدد آخر من هذه البلدان الأكثر حاجة للتنمية والتخطيط لها ، تحاول الدولة مقاومة الظواهر العفوية واخضاعها بقدر الامكان الى حاجات التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ولكن حتى فى مثل هذه البلدان لم تكتمل بعد المقدمات الموضوعية والذاتية الضرورية الجارية فيها ، والقادرة على احداث بعض التطورات فى بنية الاقتصاد الوطنى ، وسوف تدوم هذه الحالة مادام سائدا الانتاج الصغير المبعثر والعلاقات الانتاجية العفوية والتبعية للنظام الرأسمالى الدولى (٣٥) .

نقد هذه النماذج :

ان النتائج المحدودة لهذه المحاولات التخطيطية كما نراها فى الدول النامية ومنها مصر يجب أن تحثنا على تفهم ضرورة اعادة بناء الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والعمل على تحرره من جميع أشكال التبعية ونتائجها السلبية . وتتمثل ظاهرة التبعية فى سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، ومن ثم فى تنظيم الانتاج الأولى فى البلاد المتخلفة والواقعة تحت السيطرة السياسية والاقتصادية الأجنبية بما يلائم المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الأوربية المتقدمة صناعيا ـ مثال ذلك شركات البترول فى دول الخليج وفنزويلا وايران ، وشركات الفواكه الأمريكية فى أمريكا اللاتينية والمزارع الأجنبية الكبيرة فى ليبيريا وسيلان (٣٦) وليست التبعية قاصرة على ميدان التجارة فقط بل تمتد لتشمل العديد من المجالات مثل : ـ

أ - اعتماد الدول النامية على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل استثماراتها القومية ، فرأس المال الأجنبى عنصر حاكم فى عملية التنمية كلها من أجله تشرع القوانين الخاصة ، وتقرر الامتيازات المرهقة ، وتهيأ الظروف لتذليله وترغيب أصحابه وممثليهم ، لأن رأس المال الأجنبى لا يقبل على الاستثمار فى البلاد النامية الا اذا حصل على مزايا تفوق ما يحصل عليه من ربح فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ومن هنا فان البلد النامى يظل فى مركز الضعيف ازاء المستثمر الأجنبى وهذه التبعية الحالية تورث التبعية الاقتصادية .

ب - اعتماد الدول النامية على انسياب التكنولوجيا وطرق الانتاج الحديثة من الدول المتقدمة ، ويؤدى هذا الاعتماد المستمر والمتزايد على استيراد التكنولوجيا الى تصفية التكنولوجيا المحلية على نحو يفاقم ظاهرة هجرة العقول ومحصلة ذلك كله هى قتل روح الابداع والابتكار على المستوى المحلى واهمال البحث العلمى والتكنولوجى والتسليم عمليا بعموم وأبدية التفوق التكنولوجى الغربى كما لو كان احدى معطيات الطبيعة .

جـ - اعتماد الدول النامية على انسياب السلاح وأدوات الحرب الباهظة التكاليف من الدول المتقدمة ، ومع اشتعال الحروب الاقليمية بين هذه الدول وبعضها البعض أو بين أجزاء الدولة الواحدة فان طلبها على السلاح يزيد ويزيد معه انتعاش الدول المنتجة للسلاح وفى الحروب تدمر الأسلحة والموارد البشرية والموارد الطبيعية ويزداد الطلب وتزداد التبعية (٣٨) .

د - كذلك تمثل تحويلات العاملين بالخارج أحدث أشكال التبعية الاقتصادية وهذه التحويلات هى موارد من العملات الأجنبية تتوقف فى حجمها ومعدلاتها على مستويات النشاط الاقتصادى خارج نطاق البلدان النامية ، ومن ثم تتسم بالتقلب وهى

عرضـــة فى حالات الحروب والأزمات الاقتصـــادية الى التقلص وبالتالى التأثير على موارد البلاد ولا سيما ان كانت تمثل نسبة لا يستهان بها من مواردها المخصصة لمشـــاريع التنميـة والاستثمار .

هـ - وأخيرا تكتمل التبعية الرأسمالية العالمية بالتبعية الحضارية فالغرب الرأسمالى هو منـارة العـلم والتـكنولوجيا والفن الرفيع. كل ما يظهر منه ممتاز من الأجهـــزة الالـكترونية وغيرها والانسان العصرى هو الذى يجيد تقليد الغرب ويتحدث بلغاته ويرتاد مدارســه وملاهيه ويتزى بزيه ويحاكى عـادات أهله ويحتكم الى قيمهم ، أما معالم الحضارة الوطنية فتتراجع الى صفوف العامـة وتحيط بها اتجاهات السلفية والتطيـر ويهبط محتـــواها وتغـزوه شيئا فشيئا نفحات الحضـــارة الغربيـة (٣٨) .

ومن هنا فان مفهوم التبعية يفسر لنا سبب تبنى دول العـــالم النامى أسـلوبا يستمد تطلعاته وعناصره من النموذج الغربى للتطور الاقتصادى ويعتبر الغرب هو المثل الأعلى فى مختلف النواحى وخاصة النواحى الاستهلاكية الماديـة ولـكنه لا يرتفع الى مستوى تقليد الغرب ومتابعتـه فى الناحية الانتاجية . لقد حاولت الدول النامية الحصول على حلول من البلاد المتقدمة وهذا خطأ كبير ، ذلك ان السمات النفسية والاجتماعية للسكان والقيم التى توجه مختلف ضروب سلوكهم الاجتماعى والنظم السياسية والاجتماعية التى تشكل البناء الاجتماعى لمجتمعهم ، كل هذه متغيرات لا يمكن التخطيط للتنمية بغير وضعها جميعا فى الاعتبار ، ومن هنا فاذا جاز لدول العالم النامى أن تستورد حلـول لمشاكلها من الدول الأوربية المتقدمة ، فلا يسوغ لنا كمجتمع اسلامى لـه حضارته وقيمـه ومبادئه أن نستورد مثل هذه الحلول وانما يجب علينا أن يكون لنا منهجنا الاسـلامى فى التخطيط للتنمية بما يتفق وروح الاسلام يقول اللـه تعالى : « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل اللـه واذكروا اللـه كثيـرا لعلـكم

تفلحـون » الجمعة /٩ والتخطيط الحديث ليس سوى اسـتغلال فضل اللـه هذا بطريقة منظمة لتحقيق أهداف معينة مع مراعـاة حاجات الأمـة المتغيرة وقيم الحياة ، ومن هنا سوف نعرض تصور لما يجب أن يسير عليه التخطيط للتنمية فى مصر ، راجين أن يكون خطوة على طريـق التخطيط لاستغلال الموارد والطاقات الـكامنة فى المجتمع الاسـتغلال الأمثـل .

الرؤيـة الاسـلامية للتخطيط للتنميـــة

من الملاحظ فى عصرنا الحاضر أن العالم قد قفز قفزاتواسعة نحو التقدم بسبب هذا السباق العلمى الهائل بين الدول واستخدام التـكنولوجيا الحديثة فى العملية الانتاجية ، ويكفى للدلالـة على صحة هذا الرأى الى أن يحلل الباحث الفرق بين الانتـاج فى الدول الصناعية المتقدمـة التى تستخدم التـكنولوجيا الحديثة دائما فى عملياتها الانتاجية وبين الانتاج فى الدول النامية التى لا تستخدم الفن التـكنولوجى المعاصر .

والتـكنولوجيا فى معناها العام تطبيق العلم على الطبيعـة والعمل ورأس المال والتنظيم بحيث ينتج عن ذلك وسائل انتاجيـة جديدة تزيد من الـكفاية الانتاجية لعناصر الانتاج (٣٩) . ولقـد ربط الاسلام العلم بالعمل ربطا محكما ، فالعـلم يرفع كثيرا من انتاجية العمل ، وفى ذلك يقول الرسول ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ « قليل العمل مع العلم كثير وكثيره مع الجهل قليـل » (٤٠) ، ويقول تعالى : « يرفع اللـه الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات » (المجادلة /١١) ، ولا تظن أن هناك درجة يرفع اليها العالم بعلمـه الى درجة يفوق بها مرتبـة الشهداء ، بل وترتفـع عظمة العـلم والحث عليه فى الاسلام الى أن يظل صاحب العـلم يثاب على علمـه حتى بعد وفاته (٤١) .

ويطلب الاســـلام من المسلم ومن الجماعة المسلمة ألا تغلـق الأبواب على نفسها وانما تتفتح على الغير آخذة منه كل ما يفيـد من معارف وعلـوم ، وليس بخاف أن العلم الذى يطالب به الاسلام هو العلم المادى والعلم الانسانى ، والعلم المادى هو مختلف أنـواع العلوم الطبيعية والكيميائية وعلى المسلم أن ينشدها من أى مكان وبأى لسان ، فيطالبنا اللـه سبحانه وتعالى بدراسة الطبيعة بمعنى أن نتأمل ما خلقه اللـه لنا وأن نعمل على الاستفادة منه ، يقـول تعـالى : « وهو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ، ما خلق اللـه ذلك الا بالحق يفصل الآيات لقوم يعلمون » (يونس / ٥) .

أما العلوم الانســـانية التى تنظم علاقات الأفراد ومنهجهم الاجتماعى ، فان الاسـلام قد تكفل بتشريعها ووضـــع منهاجها ، وبالتالى فلا يسوغ للمجتمع الاسلامى أن ينقلها من اى جهة أخرى لأنه وضع بنفسـه نظامها حفاظا على الشخصية الذاتية المسـتقلة للمجتمع الاسلامى (٤٢) ، مثال ذلك كيفية بناء المجتمع الاسلامى أخلاقيا أو وضع التشريعات الخاصة بالمعاملات به أو دراســـة تاريخ الأمم السابقة للتعلم من هذا التاريخ لتـكون لنا منها عظـات وعبر فنعلم لماذا قامت تلك الحضارات والنظم ولماذا انهارت ، فيقول تعالى فى المعاملات : « ان اللـه يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها » (النساء / ٥٨ ، وفى التربية والأخلاق يقول اللـه تعالى : « هـو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الـكتاب والحكمـــة وان كانـوا من قبل لفى ضـــلال مبيـن » (الجمعة / ٢) .

ولقد أخذت برامج التنمية فى مصر عدة أساليب منذ قيـام الثـورة وحتى اليوم محاولة الوصول بالمجتمع المصرى الى المـكان المرموق لـه .. فمن الغاء للاقطاع وتحجيم كامل للرأسمالية الوطنية فى بدايـة الثـورة وانتهاج الأسلوب الاشتراكى بالتأميم منذ عـام

١٩٦٠ الى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بداية السبعينات ، ثم محاولة اعادة تصحيح مسار هذا الاقتصاد فى بداية الثمانينات (٤٣).

كل هذه كانت محاولات مستمرة للوصول بالمجتمع المصرى الى التنمية المنشودة له الا اننا وللأسف لم نصل الى تحقيق هذا الهدف ، ربما لأسباب متعددة مثل سلسلة الحروب التى دخلتها مصر فى هذه الفترة أو للزيادة السكانية المتصلة أو لاستنزاف مواردها بشكل آخر أو ربما لأننا لم نأخذ المنهج الصحيح للتنمية الاقتصادية كل هذا من الممكن أن يكون صحيحا ، فلماذا لا تكون لنا وقفة صريحة مع النفس لاختيار المنهج الصحيح والذى يمكن أن يرتضيه المجتمع ويتعامل معه ليجعله اطارا للعمل الجاد وحتى تؤتى التنمية ثمارها المرجوة منها .

ومن الخطأ الفادح أن نعتقد أن النظم الاقتصادية القائمة فردية أو اشتراكية هى القدر الذى يجب علينا أن نختاره ، ومن ثم فعلينا أن نقلب أبصارنا لنختار احدى التجربتين ولو أننا فعلنا ذلك فالفشل الذريع هو الذى ينتظرنا ، فنحن أمة لها كيانها وشخصيتها ، ونحن مجتمع له ظروفه وتقاليده ومعتقداته وقدرتنا على التفكير فى مصالحنا لا تقل عن قدرة غيرنا على التفكير فى مصالحهم .

ومن هنا فلابد أن يكون لنا نظام اقتصادى متميز فى مصادره أو فى أحكامه وفى أهدافه عن النظم القائمة والمعاصره ، نستمد روحه من تعاليمنا الاسلامية ، ومقاصد ديننا الحنيف ، ونراعى فيه مصالحنا المادية التى تنمو يوما بعد يوم ، فالاسلام بحكم مصدره الالهى المجرد عن الأهواء والمصالح ، وبحكم ربطه المحكم بين القواعد التشريعية والمبادىء الأخلاقية قادر على وضع الحلول المناسبة المحققة للمصالح الفردية والجماعية ، وهو قادر على ايجاد التوازن بين الفرد والمجتمع والتشريع والأخلاق والسلطة والمجتمع (٤٤) .

فالتنمية الاقتصادية فى مصر ليست هى المعضلة التى لا حل لها كما تتعمد الدول الغربية أن تسوق هذا المعنى الينا لما

يحقق لهـا من مصـالح ، فلقد اثبت لنا التاريخ الحـديث ان هنـاك دولا بدأت برامج التنمية الاقتصـادية فى نفس الوقت معنا وبتعداد سـكانى اكثر ، وربمـا بموارد اقتصـادية اقل « اليابان » الا انهـا تمكنت من تحقيق أعلى معدلات للتنمية فى العصر الحديث ، ولا نعنى هنا ان نأخذ عنهـا منهجها فى التنمية لأن حلول مشـاكل التخلف الاقتصـادى والاجتمـاعى لا يمكن ان تصنع فى الخـارج ، لأن التخلف ظاهرة اجتماعية وسياسية ، لابد وان تجد الحل فى واقع البلد النامى نفسـه ، ومن هنا كانت الأصـالة الفكرية شرطا ضروريا ولازما لاطلاق التنمية حتى يمنحها الفرد كل جهده وعمله ليحصل على الثمرة التى يأملها ، هل لدينا أعظم من المنهج الاسـلامى منهاجا ، هذا المنهج الذى يضع لنا أسس التخطيط السليم للتنمية والذى بدونه لا نستطيع ان نجتاز هذه الأزمة المـالية التى تمسك بخنـاق أوضاعنا الاقتصادية ولا نستطيع منها فكاكا .

ولندرس ونتأمل معـا هذه الخطة التى يعرضها القرآن الكريم ، لتكون هاديا لنـا على الطريق السليم للتخطيط للتنميـة فى مصر ، انها ليست ثلاثية ولا خماسية ولكنها استمرت خمسـة عشر عاما ، سبع سنوات سمـان وسبع عجـاف وعام فيه الرخاء والغوث (٤٥) . هذه الخطة وضعهـا سيدنا يوسف عليه السـلام فى اطـار تفسيره لرؤيا الملك ، وترتكز على الوسـائل الآتية :

١ - العمل الزراعى الدائب ، وفى ذلك يقول الله تعالى على لسـان يوسف « تزرعون سبع سنين دأبا » اى بصورة متتالية لتحقيق الأمن الغذائى فى سنوات الضيق المقبلة ، ومن هنا ينتهز يوسف فرصة السنوات السبع المخصبة السـابقة على الأزمة مباشرة ويقوم فيهـا بالاصـلاح الزراعى « رأسيا وافقيا » فى آن واحـد ، فيأمر باصلاح المزارع القـائمة اصلاحا يتيح لهـا انتـاج اقصى غلة ممكنة من كل محصول يزرع ، كما أمر فى الوقت نفسـه بالتوسع فى الرقعة الزراعية حتى يهيىء اكبر مسـاحة ممكنة صـالحة للزراعة ، وكان من اسباب النجـاح انه اقام نظامه الاقتصادى على أساس :

(أ) أن الأرض هى العـامل الأصيل من عوامل الانتاج .

(ب) وأن الزراعة تتقدم دائما فروع الانتاج جميعا .

(ج) وأن الحاصلات الزراعية هى الدعامة الأولى للاقتصـاد المصرى .

(د) وأن الموارد الأرضية الصالحة للزراعة تزيد عن الحـاجة « يا عبادى الذين آمنوا ان ارضى واسعـة فاياى فاعبدون » (العنكبوت / ٥٦) .

(هـ) وان استغلالها لو أحسن استغلالها يفيض عن الاستهـلاك المحـلى .

٢ ـ ضرورة تخزين الثمار وحفظها من التلف فلا يعنى العمل الدائم استهلاك كل انتاج هذا العمل ، بل يتعين تخزين ما يكفى منها لسنوات الضيق أو المجـاعة ، ولا تكمن اهمية التخزين فى تجنب جـزء من الثمار بعيدا عن الاستهلاك فقط ، وانما فى الحفـاظ على هذا الجزء من التلف مدة هذه السنوات ، « فما حصدتم فذروه فى سنبلة الا قليلا مما تأكلون » .

٣ ـ تنظيم الاستهلاك ، قامت الخطة على أسـاس أن الانتاج فى السنوات السبع المخصبة يجب ان يفيض عن الاستهلاك المتـوقع فيهـا ، وفى السنوات السبع التالية المجـدبة ، وفى قوله تعـالى : « الا قليلا ممـا تأكلون » ، اشـارة الى ضرورة الاقتصـاد فى الاستهـلاك .

٤ ـ وجوب تحقيق فائض يسمح باعادة الانتاج فلم ينس يوسف فى اطار السنوات العجـاف المقبلة ضرورة تحقيق فائض من المنتجات يسمح باعادة الانتـاج لمواجهة متطلبات هذه السنوات وما بعـدها ، وضرورة تحقيق فائض لاعادة الانتـاج لا يكفى فى حـد ذاته ، بل لابد من حسن استخدام هذا الفائض فى العملية الانتـاجية وتحقيق الموازنة بين كل من الانتـاج والاستهلاك وهذا يقتضى ضرورة عدالة التـوزيع .

ويعلمنا الاسلام ان التخطيط لا ينفصل عن التنفيذ ، فنجد ان يوسف عليه السلام بعد أن يضع الخطة المحكمة لمواجهة سنوات المجاعة يطلب ان يكون على رأس الجهاز التنفيذى فيقول للملك « اجعلنى على خزائن الأرض انى حفيظ عليم » ذلك لأن اى نظام مهما بلغ من الدقة والاحكام لن يحقق أهدافه ما لم يقم بتنفيذه القادر على العمل بكفاءة تستند الى العلم وباخلاص يستند الى الايمان وذلك هو الرجل المناسب فى المكان المناسب .

ولقد كان ذلك كله الضمان الأكيد لنجاح نظامه الاقتصادى ، فالعمل من أهم عوامل الانتاج والعلم من أهم مصادر العمل المنتج ، والايمان يقود كلا من العمل والعلم الى السعادة الحقيقية فى كل مجال ، وعليه سوف يكون موضوع التخطيط للتنمية فى مصر من خلال الرؤيا الاسلامية لعوامل الانتاج كالتالى :

١ - الموارد الطبيعية :

« وآية لهم الأرض الميتة احييناها واخرجنا منها حبا فمنه يأكلون ، وجعلنا فيها جنات من نخيل واعناب وفجرنا فيها من العيون ، ليأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم افلا يشكرون » (يس/٣٣ - ٣٥) .

الموارد الطبيعية فى اى دولة هى الثروة التى منحها الله سبحانه وتعالى لها كى تكون أحد مقومات الحياة لها حيث لابد من استغلال لهذه الموارد بواسطة تضافر عوامل الانتاج الأخرى حتى يمكن لهذه الموارد أن تشبع حاجة الفرد والمجتمع ، ووفرة الموارد او قلتها ليست هى المعيار لتقدم المجتمع وتخلفه ، بل مدى الاستغلال الاقتصادى لهذه الموارد مقارنا بالنسبة للتعداد السكانى فى المجتمع ، فقد يحظى مجتمع بوفرة سكانية مقابل موارد ضئيلة الا انه بالاستغلال الأمثل يوضع فى مصاف الدول المتقدمة ، وقد يحظى بقلة سكانية وموارد ضخمة ولا يتمكن من استغلال هذه الموارد والاستغلال الأمثل الذى يضع أفراد المجتمع فى مستوى طيب من الرفاهية (٤٦) .

ومصر من الدول التى تتمتع بكثير من الموارد الطبيعية التى حباها الله بها من مناخ طيب - موقع ممتاز - ارض صالحة للزراعة والرى - شواطىء طويلة للبحار - نهر عظيم هو مصدر العناية الالهية لخير هذا البلد - بحيرات واسعة سواء ما كان منها طبيعى أو صناعى كبحيرة السد العالى - ثم البترول والحديد والفحم والمنجنيز والفوسفات وغيرها من المعادن والثروات التى وهبها الله لنا . وأحوج ما نحتاجه هو التخطيط السليم لتنمية هذه الموارد التى حبانا الله اياها ويتأتى ذلك عن طريق :

(أ) تنمية القطاع الريفى :

يقصد بالتنمية الريفية العمل على رفع المستوى الحضارى لأهل القرى وذلك يتطلب استثمارا فى الانسان الريفى لتنمية فكرة وزيادة معارفه ورفع مستوى انتاجيته ودخله ، كما يتطلب اتاحة فرص متكافئة بين سكان الريف والحضر فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية بحيث تنعدم عوامل الطرد القائمة فى الريف .

ويتوقف نجاح التنمية الريفية على استمرار التماسك الاجتماعى فى الريف باعتباره احد المؤثرات القوية على معدل النمو لذلك فان هذا التماسك يجب ان يلقى الاهتمام باعتباره احد القيم الاجتماعية التى يمكن تطويعها لتكون قوة دافعة لعملية الانماء ويمكن تحقيق ذلك من خلال غرس القيم الاسلامية السامية التى تنمى دوافع العمل والانجاز وتقوم السلوك الاجتماعى وترشد السلوك الاستهلاكى . وهنا يأتى دور العلماء والأئمة الذين ما زال لهم تأثير كبير على الأهالى لأن الدين يحتل مكانة كبيرة فى حياتنا ويستطيع أن يؤثر فى تحديد مواقفنا اكثر من اى عامل آخر ، والعلماء يمكن ان يقدموا خدمة عظيمة للأمة بأن يساعدوا على تهيئة ظروف نفسية وعقائدية تساعد على تقدم ابناء الريف وكخطوة أولى لمساهمة العلماء فى التطور الزراعى يمكن أن تبدأ مشاريع مثل « جمعية المسجد ومركز الارشاد الزراعى » الذى يقوم بتدريب ائمة المساجد فى القرى على انواع

معينة من الحرف والمهارات كتربية الطيور وتهجين النبـات لتحسين المحصول والميكنة الزراعية والتسميد وغيرها ، وتحميلهم مسئولية نقل هذه الخبرات الى سكان القرى لمساعدتهم على التقدم لأنه لا يخفى أن الأغلبيـة العظمى من مزارعينا لا يعلمون شيئا من التطورات التى استحدثها العلم والتكنولوجيا الحديثة فى الزراعة ، وما زالوا مكبلين بالطرق التقليدية والأضـاليل الخطـرة التى تبعـدهم عن حقيقـة دينهـم (٤٧) .

(ب) تنمية القطـاع الصنـاعى :

ان الدول الساعية للتقدم تعلق آمالا عريضة على التنمية الصناعية كسبل لعلاج مشكلة التخلف التى تعـانى منها وتحقيق فائض اقتصادى يمكن اعادة استثماره لرفع مستوى دخل الفرد بها عامة وقد خطت مصر خطوات طيبة فى مجال التصنيع مثلها فى ذلك مثل العـديد من الدول النامية ، ولكننا ما زلنا فى حاجة الى الكثير من السعى والتقدم وزيادة الانتاج فى مجـال التصنيع حيث يمكن أن تقوم مصر بمـا لديها من امكانات مادية وبشرية بانشـاء مشـاريع صناعية تستوعب نسب العمالة الزائدة فى المجتمع .

(ج) تنميـة المصـادر البحرية والنهرية :

تتمتع مصر بمساحات مائيـة شاسعة من أنهـار وشواطىء طويلة على البحر الأبيض والأحمر ونهرية تتمثل فى نهر النيـل وفروعه وبحيرات طبيعية وصناعية ومازلنا لم نجعل الثروة السمكية مصدرا أساسيا وهاما فى غذاء افراد المجتمع ، بل على العكس نستورد الثروة السمكية من الخارج وكأننا نابى الا أن نجوع أو نمد يدنا الى الغير بدلا من أن نقوم بحل مشاكلنا . فلماذا لا يفتح الطريق أمام استغلال هذا المصدر الهام بدلا من وقوع الدولة فى قبضة عـدد من التجار الذين يتحكمون فى سوق مثل هذه السلعة وغيرها ، ان لدينا الـكثير من الموارد والحمد للـه ولا نحتاج الا للاستغلال الجيد

لهذه الموارد باعتمادنا على أنفسنا فى العمل بجد لزيادة الانتاج بتطوير العلاقات البنائية بين قطاعات الاقتصاد القومى بعيدا عن البيروقراطية الادارية بما يحقق التوازن بين معدلات النمو لهذه القطاعات حيث يرتبط هذا التوازن بنمط الاستهلاك ومستوى الادخار والميل للاستثمار ٠

وهذا لا يتأتى الا عن طريق برنامج تعليمى منظم تنظيما صحيحا لأنه بدون التنمية البشرية لا يمكن أن تنجح تنمية المصادر الطبيعية لأن تحقيق تطلعات الوطن يتضمن تغييرات فى المعرفة والمهارات والاهتمامات وقيم الناس ككل ، وهذا ضرورى لكل برنامج اقتصادى واجتماعى من أجل حياة أفضل مصر فى حاجة اليها(٤٨) ، وهذا يعنى ضرورة الاهتمام بالعنصر البشرى كأهم عنصر من عناصر التنمية ٠

٢ - الانسان عصب التنمية :

ان الدراسات العميقة لمشكلة الدول النامية عموما ومن بينها مصر بالاضافة الى التحليلات العلمية السليمة لأسباب اختلاف مستويات التقدم الاقتصادى بينها وصلت بالفعل الى رأى مفاده أن العامل الانسانى يلعب دورا بالغ الأهمية فى مجال التنمية ، فالانسان هو العنصر الأساسى والرئيسى فى العملية الانتاجية واذا لم نصل به الى أعلى ما تؤهله قدراته وملكاته الانسانية ، فانه سيتعثر أو سيتوقف نهائيا قياسا على سرعة نمو الانتاج فى الدول الصناعية المتقدمة ٠

ومما لا شك فيه أن المجتمعات الصناعية الغربية قد حققت مستويات رفيعة من الانتاج ولا تزال تعمل على رفع هذه المستويات معتمدة على الانسان وليد الحرية والاستقلال والهادف الى التجديد والابتكار ٠

ومن هنا كان التركيز على الانسان عصب التنمية ، وتنمية

الانسان ينبغى أن تكون عملية شاملة ومتكاملة تتضمن تربية الصغار وتنمية الكبار فى نفس الوقت واذا كانت تربية الصغار تبدأ من البيت ثم المدرسة ثم المجتمع ، فان تنمية الكبار لابد وأن تضطلع بها أجهزة التوجيه والتثقيف والتعليم الموازى خارج المدرسة ومناهجها وعلى رأسها أجهزة التوعية الدينية والاعلامية ، ولكن قبل ذلك لابد أن نهيىء المناخ العام الذى يجعل عملية التغيير مقبولة والذى يرغب الجماهير لكى تغير ما بنفسها فيغير الله ما بها (٤٩) . ويمكن تهيئة المناخ العام لنجاح تنمية الانسان المصرى من خلال ثلاثة محاور :

أ - القدوة الصالحة التى يقدمها النظام العام للمجتمع المصرى أو المبادىء التى تحكم حركة هذا المجتمع وتعين أهدافه وتوضح أساليب بلوغ هذه الأهداف ، وليس هناك شك فى انه بقدر ما تنجح فى تأصيل هذه المبادىء ممارسة وتطبيقا يتحدد نجاح تنمية الانسان المصرى .

ب - ضرورة تكامل عناصر تنمية الانسان نفسه ، فلا يمكن معالجة هذه القضية بمعزل عن معالجة الاحتياجات الأساسية للانسان وهى الغذاء والكساء والمسكن والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمل .

جـ - تهيئة المناخ الملائم لتوحيد الفكر بين القائمين على التدريس والاذاعة والتاليف وابداع الفنون والدعاة الدينيين حول السمات العامة للشخصية المصرية ليكتسب أصحاب العلوم والفنون والثقافة والتربية ذوقا عاما يهديهم الى ما يجوز عرضه وما لا يجوز .

وانطلاقا من هذه المحاور فان التخطيط لتنمية الانسان لابد وأن يبحث فى اتجاهين :

- الاتجاه الأول : دراسة الكم أى العدد بمعنى هل عدد سكان الدولة المراد تنمية اقتصادها يأخذ شكل الحجم الأمثل أم يختلف عنه بالزيادة أو النقصان .

- الاتجاه الثانى : دراسة الـكيف أى ما هى الطرق التى يمكن بها رفع الـكفاية الانتاجية لهذا الانسان (٥٠) .

- الاتجـاه الأول : وهو اتجـاه الكم أو العدد :

وهذا الاتجاه احتـل مكانا هاما فى الدراسـات الاقتصـادية ، وترجع هذه الأهمية الى أن السكان فى أى دولة يشكلون قوة استهلاكية وأخرى انتاجية فى نفس الوقت ، ولذا فان العلاقة المثلى بين السكان والموارد تتحقق عند الحجم الأمثل للسكان فعند هذا الحجم يتحقق الاستغلال الأمثل للموارد ويتحقق المستوى الأمثل لنصيب الفرد من الناتج القومى فى ظل المعـارف العلمية واسـاليب التنمية المتـاحة ، واذا اخذنا مجتمعنا المصرى فسنجد أن أعداد السكان فى تزايد مستمر وهو ما يمثل اخطر العقبات التى تواجه جهـود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج بطريقة فعـالة ، وقد نشر المكتب الدولى للاحصـاء دراسـة ممتعة عن السـكان فى العـالم عام ١٩٨٣ وجـاء فيها تقـدير سـكان مصر فى منتصف ١٩٨٣ هو ٩ر٤٥ مليون نسمة ، وانهم سيتضـاعفون بعـد ٢٢ عاما ، وسيصبح تعـدادهم سنة ٢٠٠٠ ٥ر٦٥ مليون نسمة ، وجـاء فى الدراسـة أن ٣٩٪ من سـكان مصر أطفالا « تحت ١٥ سنة » بينما ٤٪ فقط عمرهم يتخطى ٦٤ عاما (٥١) . وجـاء فى كتاب الاحصـاء السنوى للجهـاز المركزى للتعبئة والاحصـاء ١٩٨٦ أن معـدل تزايد السـكان فى مصر يصـل الى ٢ر٨ فى السنة « معدل التزايد العـام ١٩٨٥ » ويعنى ذلك بعد أن وصلت تقديرات التعـداد السـكانى لدينا عام ١٩٨٦ الى ما يزيد عن خمسين مليون نسمة أننـا نتزايد سنويا بأكثر من مليون وربـع مليون نسمة فى الوقت الذى ما تزال فيه مسـاحة الأرض الزراعيـة التى نعتمد عليها فى غذائنـا ثابتة (٥٢) بدون زيادة تذكر وتدور حول ٦ مليون فدان ، ولو قارنا بين الزيادة فى عدد السكان والزيادة فى الأراضى الزراعية منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٣ سـوف نجـد أن عدد السـكان ارتفع من ٢١ر٤٣٧ الى ٤٥ر٧٥٥ مليون نسمة أى بزيادة قدرها « ٢٤ر٣١٨ مليون نسمة » مقـابل زيادة فى مسـاحة

الأراضى الزراعية باستصلاح (١ر٠٥٨ر٤ مليون فدان) عن نفس الفترة (٥٣) ، اى ان الزيادة السكانية كانت بنسبة ١١١٪ فى مقابل زيادة رقعة الأرض الزراعية بنسبة ١٦٪ .

وهذا يوضح الخلل الخطير بين الزيادة السكانية وزيادة الأراضى المستصلحة والمضافة الى مساحة الرقعة الزراعية فى مصر وان كانت هناك بعض التقارير التى تجعل حتى هذه الاضافة بالناتج السلبى مقابل الأراضى الزراعية التى طغى عليها العمران السكانى ويعنى ذلك ببساطة شديدة ان انتاجنا لا يكفى لطعامنا وهذا جهد البلاء فلا حرية لمن لا يملك قوته ولا كرامة لمن يمد يده ليأكل ، هذا بالاضافة الى العديد من المشاكل الداخلية التى تنجم عن هذا الوضع من فقر ومرض وجهل وتخلف ولا يمكن معالجة هذا الخلل الا بالعمل الجاد فى مجال التنمية واستغلال موارد الثروة فى البلاد وايجاد حالة من التوازن بين التعداد السكانى والناتج القومى بمعنى ان تكون معدلات التنمية الاقتصادية أعلى من معدل الزيادة السكانية ليتوفر لهذا الانسان المستوى اللائق لمعيشته وحالة التوازن هذه لا يمكن الوصول اليها الا بتنظيم النسل وان كانت قضية تنظيم النسل قد كثر حولها الخلاف بين مؤيد ومعارض حتى بين رجال الدين انفسهم الأمر الذى جعل جهود تنظيم الأسرة لم تنل حظها من النجاح المطلوب ، وهناك عدة امور يجب على من يقوم بالتخطيط للتنمية اخذها فى الحسبان عند التعرض لمشكلة النمو السكانى وهذا من وجهة نظر الباحث .

فالمشكلة السكانية لا يظهر اثرها الا فى حالة نقص الموارد الطبيعية والانتاجية ولذلك فان هذه المشكلة يزول اثرها بزيادة تلك الموارد ، فبينما يكون المجتمع مزدحما بالسكان فى وقت معين فان اكتشاف موارد جديدة للثروة والانتاج قد تجعله فى حاجة الى المزيد من الأيدى العاملة ، ومن هنا يصعب تحديد الحجم الأمثل للمجتمع السكانى اذ ان هذا الحجم يفترض ثبات الموارد

وعدم تغيرها على مر الزمن فى حين أن الواقع يظهر غير ذلك فى حالات كثيرة يقول تعالى « ان هذا لرزقنا ما له من نفاذ » (ص/ ٢٢) ، فحل المشكلة اذن ينحصر فى السعى والعمل واستغلال الطبيعة وخبراتها وهذا يدفعنا الى القول بأن النمو السكانى لا يجب أن يعتبر شرا كله كما ان التناقص السكانى ليس خيرا كله بالاضافة الى ذلك يمكن القول بأن الطفل الذى يولد لا يولد بمعدة خاوية فقط ولكن يولد وله ساعدين ايضا وله عقل يفكر به واذا أحسن تعليمه وتدريبه فانه فى هذه الحالة يكون قوة انتاجية جديدة تضاف الى القوى العاملة فى المجتمع ، ومن الممكن ايضا ان توجه المبالغ التى تنفق على الدعاية لتنظيم الأسرة سواء فى وسائل الاعلام او فى الوحدات الصحية الى استصلاح الصحراء وتعميرها ، وهنا يمكن أن نوجد فرص عمل اخرى للشباب بالاضافة الى امتصاص الزيادة السكانية حيث يتجه هؤلاء الشباب الى العمل فى هذه الأراضى الجديدة .

كل هذا لا يمنع من القول بأن تنظيم الاسرة بمفهومه الحديث امر جائز شرعا لا يمنع منه ديننا الحنيف (٥٤) . وفى النهاية يمكن القول بأن السياسة السكانية المقترحة يجب أن تعنى بابراز نوعية التعليم المطلوب للسكان ، وذلك من وجهة نظر حقوق الانسان سواء كان ذلك من خلال المدرسة او خارجها ، والتعليم فى هذه الحالة يؤهل الفرد ليقرر بحرية نوع النشاط الذى يريد أن يمارسه وحجم الأسرة التى يفضل ان يعيش بينها .

ـ الاتجاه الثانى : اتجاه الكيف :

من الملاحظ ان الكفاية الانتاجية للعامل فى الدول النامية تتميز بالضعف عن مثيله فى الدول المتقدمة ، لذا فان الاستثمار فى رفع الكفاية الانتاجية لهذا العامل فى شكل خدمات تعليمية وثقافية وصحية ... الخ . لهو اقوى انواع الدفعات التى تدفع بها خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدما الى الأمام . ومن هنا فان التخطيط للتنمية فى مصر لابد ان يكون من خلال التخطيط

السليم لهذه الخدمات فى ارتباطها بخطة التنمية الاقتصادية كما يلى :

١ ـ التعليم والتنمية الاقتصادية :

يكاد يجمع الاقتصاديون القدماء منهم والمحدثون على أن التعليم هو استثمار مالى فى البشر ، فهم يعتبرون أن العمال ضمن رؤوس الأموال الاجتماعية التى فى حوزة المجتمع ومن ثم فان الانفاق عليهم فى سبيل تثقيفهم وتعليمهم للوصول بامكانياتهم الانتاجية الى أقصى مستوى انتاجى هو نوع من الاستثمار بالمعنى الاقتصادى الصحيح .

وقضية التعليم فى الاسلام هى قضية اساسية ويكفى بأن تدلل على ذلك بأن أول ما نزل فى القرآن الكريم دستور المسلمين كان قوله تعالى « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم » (العلق / ١ ـ ٥) .

آيا تكريمة لا تحتاج الى تفسير فى الدعوة الى العلم والتعلم ، ويجب أن نذكر هنا أن العلم الاسلامى يجب أن يشمل العلم المادى والعلم الروحى أو ما يربى العقل والخلق ونحن فى مجتمعنا المصرى فى أشد الحاجة الى هذه التربية الخلقية التى طالبنا بها الاسلام لنجد هذا الانسان القادر على حمل عبء التنمية .

فالنظرة الجديدة الى وظيفة التعليم تقوم على أساس تحقيق التكامل بين النظام التعليمى وميادين الانتاج الاقتصادى المختلفة ، ولا شك أن تخطيط التعليم فى ضوء احتياجات التخطيط الاقتصادى سوف يؤدى الى نتائج مثمرة بالنسبة للطرفين (٥٥) ، لأن تخطيط التعليم هو أسلوب للجمع بين النظام التعليمى ومواقع الانتاج وعالم العمل والغرض منه هو والقضاء على مظاهر الاحباط الناتجة عن السياسات التعليمية القائمة ، ومن هنا فانه يجب أن يتميز أولا بالمفهوم الاجتماعى والاقتصادى حتى يستطيع أن يحقق أغراضه .

ويستلزم تخطيط التعليم الاجتماعى فى المقام الأول الاحاطة بكافة الأنشطة التعليمية فى المجتمع والتى تشمل بجانب النظام التعليمى الرسمى كافة مراكز نشر المعرفة والمهارات ، والاحاطة بهذه الأنشطة توفر للخطط التعرف على جميع الموارد التعليمية والتى يستطيع أن يأخذها فى الاعتبار عند وضع الخطة (٥٦) .

والخطوة التالية التى يتعين على المخطط اتخاذها تتمثل فى مدى اتجاه الدولة نحو استخدام الوسائل التكنولوجية فى العملية التعليمية مثل الدوائر التلفزيونية المغلقة واجهزة العرض المختلفة وأجهزة التسجيل الصوتى وغيرها ، لما لهذه الوسائل من قدرة على توصيل الخدمة التعليمية الى مناطق تعجز الوسائل القائمة عن بلوغها ، كما انه يمكن بواسطتها تحقيق اقصى ممكن لهيئة التدريس المدربة والمحدودة فى نفس الوقت بالاضافة الى انها تسهم فى انخفاض تكلفة العملية التعليمية .

يأتى بعد ذلك ضرورة ادراك المخطط لأهمية جذب الطلاب واستجابتهم للنظام التعليمى وترجع اهمية هذا العامل الى ان تحقيق التكامل بين تخطيط التعليم وعمليات التخطيط الاقتصادى يتطلب قدرة النظام التعليمى على التأثير والاستجابة لدوافع وقيم الطلاب باعتبارهم مواطنين ايضا ، فالنظام التعليمى أصبح مطالبا بمساعدة النمو الاقتصادى والتحديث التكنولوجى (٥٧) .

ثم يأتى بعد ذلك الخطوة التالية والتى تتمثل فى التعرف على اهداف التخطيط الاقتصادى ومتطلبات هذا التخطيط من الكفاءات والخبرات المختلفة وكيفية قيام تخطيط التعليم بتلبية هذه الاحتياجات .

وتخطيط التعليم فى هذه الحالة يجب ان يتضمن ثلاث وظائف رئيسية ، وأول هذه الوظائف هو انتاج المعرفة المطلوبة ، وثانيهما نقل هذه المعرفة وثالثها استخدام هذه المعرفة .

وتعتمد الوظيفة الأولى فى انتاج المعرفة الى تبنى البرامج التى

تتناسب مع احتياجات المجتمع ، هذا الى جانب دعم البحث العلمى وتوفير الخبراء والفنيين الذين يستطيعون القيـام بهذه المهمة .

أما الوظيفة الثانية فى المعرفة فانها تتوقف على نوع المؤسسات التعليمية المطلوبة سـواء على مستوى المرحلة الجـامعية أو المتوسطة وقدرة المجتمع على توفير الكفاءات اللازمة لهذا العمـل .

تبقى بعد ذلك الوظيفة الثالثة ، وهى اسـتخدام المعـرفة ، فالعلاقة بين عملية نقل المعرفة والنمو الاقتصـادى والتى يعبر عنهـا باستخدام المعرفة لا زالت اضعف العلاقات ، فالملاحظ أن الجهـاز التعليمى غالبا ما يحجم عن تبنى انمـاط تكنولوجية جـديدة نتيجة عدم ادراكه للاحتياجات العلمية للمجتمع .

من اجل ذلك فان الوظائف الثـلاث للنظـام التعليمى تستلزم تعـاون كل من رجـال الاجتمـاع والاقتصـاد والتعليم والفنيين من اجل تحقيق التكامل بين تنمية الموارد البشرية وتخطيطها من جهـة وبين برامج التخطيط الاقتصـادى من جهة اخرى (٥٨) .

والخطوة التـالية التى يجب على المخطط اتخاذها هى تحديد الأولويات ، بمعنى آخر اى مراحـل التعليم تعتبر أولى بالتخطيط والملاحظ أن جميع مراحل التعليم متواضعة المستوى ممـا يدعوا الى أن تتضمن خطة التعليم تطوير جميع مراحل التعليم .

ولابد ان يهتم هيكل التعليم بالفترة التى يتكون فيها الطفـل من سن ٦ سنوات حتى سن ١٥ سنة وهى فترة التعليم الالزامى حاليا ، ولابد ان تغير مناهج هذه الفترة حتى تكون موحـدة بين التعـليم العـام والأزهرى ليحصل فيها التلميذ على جرعة مكثفة من العـلوم الدينية والعربية وحفظ القرآن الكريم مع العلوم العـامة ثم يخـرج الطـالب بعـد ذلك أما الى التعليم الثـانوى الدينى الأزهرى ليؤهل للتخصص فيما بعـد فى العلوم الدينية ، وأما الى التعليم الثـانوى

العـــام او التعليم الفنى ، وهذا بهدف خلق الوازع الدينى والضمير الاســلامى فى الفرد المصرى منذ الطفولة وحتى يمكن ان يحمل عبء التنمية الاقتصــادية .

٢ ـ الادارة والتنظيم :

من الحقائق الاقتصادية التى أصبحت معروفة فى القرن العشرين ان الوحدات الانتــاجية عموما ســواء فى المجتمعــات الرأسمــالية او المجتمعــات الاشتراكية ، قد اتسعت وكبرت حجمــا ونشاطا وعماله الأمر الذى يتطلب تقسيما للعمل داخل هذه الوحــدات الانتـــاجية ونوعا من التنظيم والادارة لجمع هذا التشتيت المختلف من العمــال والعــدد والآلات الفنية ورؤوس الأموال المستثمرة فى وحــدة متجانسة مؤتلفة تسير بالمشروع نحو وجهته الصحيحة .

والتنظيم الجيد والادارة الفعــالة هى فى الواقع عناصر مفتقدة فى البلاد المتخلفة ، وذلك ان هـــذا العناصر لا تعتمد على الدافـــع الشخصي فقط ، ولكن على المنــاخ الاقتصــادى والاجتماعى والفكرى الســـائد فى المجتمعــات ، ويعتقد ليبنشتاين ان القدرات التنظمية موجودة بالبلاد المتخلفة ، ولكن ظروف التخلف الاقتصــادى هى التى لا تسمح لها بالانطلاق او ان هذه الظروف تقيدها الى مشروعات معينة لا تتيح دفع عجلة النمــو الاقتصــادى بالمعــدلات المطلوبة (٥٩) .

لقد خضعت الدول النامية فترة طويلة للاستعمار الذى سيطر على أجهزتها الادارية والتنظيمية ، وبعــد ان حققت هذه الدول استقلالها السياسى تركك لها المستعمر جهــازا اداريا ضعيفا هزيلا لا يقــدر على تحمل مسئولية القيــادة لعملية التنمية يضاف الى ذلك ما تعانيه هذه البلاد اصلا من مشــاكل ضعف مستوى الخدمات العــامة وافتقــارها الى رأس المــال الاجتماعى وتعقــد وكثرة اللوائـــح والقوانين المقيدة لانطلاق المشروعات الجديدة كل هذه العوامل وغيرها تدفــع بنــا الى الإعتقــاد فى عدم فعــالية عنصر التنظيم ـ حتى وان وجــد بالفعل ـ فى عملية التنمية بالبلدان المتخلفة .

ولو رجعنا الى كتاب الله لوجدناه يهتم بهذا العنصر اهتماما كبيرا ، فالاسلام لا يعتبر العمل فى حد ذاته منتجا لمنفعة اقتصادية الا اذا اقترن بعنصر آخر وهو التنظيم ولنا فى قصة ذى القرنين المدلول على التنظيم وحسن تقسيم العمل وتوزيعه يقول تعالى : « حتى اذا بلغ بين السدين وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقهون قولا ، قالوا ياذا القرنين ان يأجوج ومأجوج مفسدون فى الأرض ، فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا ، قال ما مكنى فيه ربى خير فأعينونى بقوة اجعل بينكم وبينهم ردما ، آتونى زبر الحديد حتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى اذا جعله نارا قال آتونى افرغ عليه قطرا ، فما استطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا » الكهف / ٩٣ - ٩٧) .

هنا نجد ذى القرنين رسم فى ذهنه الطريقة التى يمكن بها اخراج مشروع السد الى حيز التنفيذ - ثم بعد ذلك طلب توفير العمل - اى القوة العاملة - والمواد الأولية الضرورية - وربط بين هذين العاملين من عوامل الانتاج للوصول الى الغاية المنشودة ، ولكن اهم من هذا كله ان النجاح كان يرتد بالدرجة الأولى الى ماأوتى ذو القرنين من قدرة على الابتكار ومن فهم وعلم وحكمة ، اى أن الله جلت حكمته فى كتابه العزيز يعلمنا ان العمل الذى نبذله لا يكفى أن يكون جهدا ارادياً لانتاج منفعة اقتصادية مادية أو معنوية انما يجب ان يكون هذا الجهد الارادى منظوما على نحو معين ، بل وقد ربط الاسلام كذلك بين العلم والعمل ربطا محكما ، فالعلم يرفع كثيرا من انتاجية العمل ، وفى ذلك يقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - « قليل العمل مع العلم كثير وكثيرة مع الجهل قليل » .
ومن هنا فاننا يجب علينا فى مصر ان نركز على الموارد البشرية من حيث رفع كفايتها الانتاجية وتربية الضمير الأخلاقى لها بالتربية الخلقية الاسلامية حتى ينشأ فى الشخص نفسه الوازع الدينى للعمل الجاد والصالح ، وان يحاسب نفسه على اى تقصير ، وبالنسبة للمختصين بالادارة فى مصر يجب عليهم أن يقوموا بوضع نماذج

لادارة الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى المجتمع بحيث يمكن لأى فرد أن يستعين بها اذا أراد فى ادارة نشاطه الاقتصادى ، فنحن فى حاجة الى ثورة ادارية لزيادة الانتاج ورفع الكفاية الانتاجية وليكن شعارنا فى هذا قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « ان الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » .

المـــراجـــــع :

اولا ـ القرآن الكريم ثانيا ـ صحيح البخارى

١ ـ محمد منير مرسى ، عبـد الغنى النـورى ـ **تخطيط التعليم واقتصادياته** ٠ دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، ص ٣٩ ٠

٢ ـ محمد فؤاد شندى ـ **التنمية الاقتصادية فى الاسلام** ، ط ١ ، الاندلس للاعلام القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٦٩ ، ٧٠ ٠

٣ ـ حامد عمار ـ **فى بناء الانسان العربى دراسات فى التوظيف القومى للفكر الاجتماعى والتربوى** دار المعرفة الجـامعية ، اسكندرية ١٩٨٨ ص ص ٣٧ ، ٣٨ ٠

٤ ـ سعيد اسمـــاعيل على ، زينب حسن حسن ـ **دراســـات فى اجتماعيات التربية** دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٢ ، ص ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ٠

٥ ـ عبد الهـادى الجوهرى وآخـرون ـ **دراســات فى التنميـة الاجتمـاعية** ، مكتبة نهضة الشرق القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ٣٤٩ ـ ٣٥١ ٠

٦ ـ طاهر عبد المحسن سليمان ـ **علاج المشكلة الاقتصادية وفى الاسـلام** ط ١ ، دار البيان ، القاهرة ، ١٩٨١ ص ٤٨ ٠

٧ ـ الن موفنجوى ـ **الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث** ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ط ١ ، دار المعارف ١٩٨٢ ص ١٧٥

٨ ـ ابراهيم حلمى عبد الرحمن ـ **استراتيجيـة التنمية فى مصر** ابحاث ومناقشـات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين القـاهرة ١٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العـامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٦٧ ٠

٩ ـ منصور ابراهيم التركى ، **الاقتصاد الاســلامى بين النظرية والتطبيق** المكتب المصرى الحديث القـــاهرة ١٩٧٦ ص ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ٠

١٠ - محمد عبد المنعم عفر ، **اقتصاديات الوطن العربى بين التنمية والتكامل** ، دار المجمع العلمى جده السعودية ١٤٠٠ هـ .

١١ - ج.م.ع **استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى** ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، نوفمبر ١٩٧٩ .

١٢ - فؤاد شندى :**التنمية الاقتصادية فى الاسلام** ، مرجع سابق ص ٢١ .

١٣ - رفعت رشيد ، صلاح الدين نامق ، تنمية المجتمع وبرامجها ومشروعاتها ومؤسساتها ، سرس الليان ، ١٩٦٢ ، ص ٢٤ .

١٤ - صلاح الدين نامق ، محددات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ ص ٤٠ .

١٥ - فؤاد شندى ، **التنمية الاقتصادية فى الاسلام** ، مرجع سابق ص ٢٣ .

١٦ - سعيد اسماعيل ، زينب حسن ، **دراسات فى اجتماعات التربية** ، مرجع سابق ص ٢١٩ .

١٧ - فؤاد شندى ، **التنمية الاقتصادية فى الاسلام** ، مرجع سابق ص ٢٤ .

١٨ - عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، **دراسات فى التنمية الاجتماعية** ، مرجع سابق ص ١٣٨ .

١٩ - صلاح الدين نامق ، **اقتصاديات السكان** ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٦١ .

٢٠ - عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، **دراسات فى التنمية الاجتماعية** ، مرجع سابق ص ٢٧١ .

٢١ - صلاح الدين نامق ، **اقتصاديات السكان** ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

٢٢ - ـــــــــ **التضخم السكانى فى العالم الثالث الابعاد**

والنتائج واوجه العلاج مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٥ يناير ١٩٨٤ .

٢٣ - عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، **دراسات فى التنمية الاجتماعية** ، مرجع سابق ص ٣٥ .

٢٤ - رمزى ابراهيم سلامه ، **اقتصاديات التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ١٩٨٦ ، ص ١٤٣ .

٢٥ - محمد منير مرسى ، عبد الغنى القورى ، **تخطيط التعليم واقتصادياته** ، مرجع سابق .

٢٦ - فؤاد شندى ، **التنمية الاقتصادية فى الاسلام** ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

٢٧ - سيد عويس ، **المعوقات الثقافية للتنمية** ، بحث ضمن اعمال حلقة الاجتماع والتنمية فى مصر ، مايو ١٩٧٧ والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٧٧ .

٢٨ - Todoro, M. P., "Economic Develepment in the third World", Longman, New York, London, Second Edition P. 289.

٢٩ - فؤاد زكريا ، **التفكير العلمى** ع ٢ عالم المعرفة ، الكويت ١٩٧٧ ص ١٤ .

٣٠ - رمزى ابراهيم ، **اقتصاديات التنمية** ، مرجع سابق ص ص ٤٣٤ - ٤٨٤ .

٣١ - مجيد مسعود ، **التخطيط للتقدم الاقتصادى الاجتماعي** ع ٧٣ عالم المعرفة الكويت ١٩٨٤ ، ص ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

٣٢ - محمد احمد الشافعى ، **التخطيط الاشتراكى وتطوره** ، بحث مقدم الى المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب الذى انعقد خلال شهر مارس ١٩٧٣ فى الكويت .

٣٣ - ابراهيم حلمى عبد الرحمن ، **استراتيجية التنمية فى مصر** ، مرجع سابق ص ٤٧ .

٣٤ - احمد فارس مراد ، **مبـــادىء التخطيط الاقتصـــادى** ، المطبعة الحديثة دمشق ١٩٧٣ ، ص‌ص ١١١ - ١٢٧ .

٣٥ - كولنتاى ، **التخطيط فى البلدان النامية تعريب مصـــطفى دباس** ، دار الجماهير العربية ، دمشق ١٩٧١ .

٣٦ - محمد زكى شافعى ، **التنمية الاقتصادية الكتـــاب الأول** ، دار النهضة العربية ١٩٨٠ ص ٣٦ .

٣٧ - Sivard, R. L., "World Military and Social Expenditures, New York 1982.

٣٨ - اسماعيل صبرى عبد الله ، **نحو نظام اقتصـــادى عالمى** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ، ص ١٧٣ .

٣٩ - صلاح الدين نامق ، **علم الاقتصـاد** ، مكتـبة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ١٧٣ .

٤٠ - الامام جلال الدين السيوطى ، **الجامـــع الكبير** ، ج ٢ ، مجمع البحوث الاسلامية ، الهيئة العـامة لشـــئون المطابع الاميرية ، ص ٥٥ .

٤١ - ابن عبد ربه ، **العقد الفريد** ، ج ٢ ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٠ ، ص ٢٠٩ .

٤٢ - عبد الحليم محمود ، **الاسلام والايمان** ، ج ١ ، دار الـكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١١ .

٤٣ - فؤاد شندى ، **التنميـــة الاقتصادية فى الاســـلام** ، ط ١ ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

٤٤ - محمد شوقى الفنجرى ، **الاسلام والمشكلة الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

٤٥ - عبد السميع المصرى ، **نظرات فى الاقتصاد الاسلامى** ، دار الطباعة والنشر الاسلامية ، ١٩٨٦ ، ص‌ص ١٠٩ - ١١٢ .

٤٦ - فؤاد شندى ، **التنمية الاقتصادية فى الاسلام** ، مرجع سابق ، ص‌ص ١٤٣ - ١٥٠ .

٤٧ - منصور ابراهيم التركى ، **الاقتصاد الاسلامى بين النظرية والتطبيق** ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

٤٨ - عبد الهادى الجوهرى وآخرون ، **الدراسات فى التنمية الاجتماعية** ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

٤٩ - ج.م.ع. مجلس الشورى ، تقرير لجنة الخدمات عن تنمية الانسان المصرى (٨١/١٢/٢٧ - ١٩٨٢/٣/٢٨) القاهرة ١٩٨٢ .

٥٠ - فؤاد شندى ، **التنمية الاقتصادية فى الاسلام ، مرجع سابق**، ص‌ص ١٢٩ - ١٣٢ .

٥١ - انظر تقرير البنك الدولى للاحصاء عن السكان فى العالم عام ١٩٨٣ .

52 — Egypt : Control A gency for Public Mobilisation Statistics, Statistical Year Book, Arab Republic of Egypt, 1986, Table 1/16, P. 26.

53 — Ibid., P. 34.

٥٤ - الشيخ عبد العزيز عيسى ، **تنظيم الاسرة ورأى الفقه الاسلامى** ، محاضرة منشورة ، بدون تاريخ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ص ١١ .

55 — King, J. : Planning Non-Formal Education in Tanzania, UNESCO, Paris, 1967, PP. 25-26.

56 — UNESCO : The Planner and Life Long Eduction, International Institute for Educational Planning, Paris, 1977, PP. 11-14.

57 — Montgomery, John, D., Alternatives and Decisions in Educational Planning, International Institute for Educational Planning, UNESCO, Paris, 1976, PP. 23-31.

58 — Harbison, F. & Mayers, Charles A. : Education, Man Power and Economic Growth, McGraw-Hill Book Company, New York, 1964, Introducation.

٥٩ - عبد الرحمن يسرى ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨١ ، ص ٢٧ .